

المقدمة

بدأت التحديات للإسلام والمسلمين منذ بداية الرسالة. وظلت الأمة، منذ ذلك الحين، تواجه، سواء في مراحل قوتها أو ضعفها، أنماطاً مختلفة من التحديات. ولم تكن أخطر التحديات تلك التي جاءت من الخارج فقط، ولكن التي نبعت من بين صفوف الأمة ذاتها، وانعكست على العلاقات الإسلامية- الإسلامية. وكان العدد الأول من الحولية قد اتخذ ناطماً متغيراً هو العولمة حيث ركز على التحديات الخارجية. ويتخذ العدد الثاني من الحولية العلاقات الإسلامية - الإسلامية ناطماً له. فإذا كانت نهاية القرن التاسع عشر قد شهدت اكتمال حلقات استعمار الشعوب الإسلامية، فإن نهاية القرن العشرين تشهد استحكام حلقات التجزئة والتبعية والتغريب. ومن ثم فإن التحديات التي تفرضها الحالة الراهنة للعلاقات الإسلامية - الإسلامية تستوجب الرصد والتشخيص، وصولاً إلى تقدير تأثيرها في ما وصل إليه وضع أمي في العالم في نهاية القرن العشرين، وهو القرن الثاني في مرحلة الأزمة الكبرى للمسلمين التي بدأت منذ نهاية القرن الثامن عشر. وينبثق اختيار هذا الناظم المتغير للحولية ولتنقسم عوالمه عن منهجية الحولية ورؤيتها. وإذا كانت منهجية العدد الأول من الحولية قد أثارت نقاشاً حياً وهاماً، استدعى إلى الذاكرة وإلى دائرة النقاش التساؤل حول طبيعة الرؤية الإسلامية للحولية ومنهجيتها الإسلامية، وحول مفهوم الأمة واتخاذها مستوى للتحليل، فإن المشرفين على الحولية وفريقها البحثي يهتمون بإعادة توضيح الصورة عن المنهجية المتبعة، كما يهتمون ببيان المنطلقات التي تحيط بالتفكير في الناظم المتغير أي العلاقات الإسلامية- الإسلامية.

ومن ثم فإن هذه المقدمة تتناول الموضوعات التالية:

أولاً: المنهجية والحولية:

- في الواقع، إننا أمام إشكالية أثرت بشكل متكرر، ألا وهي "ما هي منهجية الحولية؟" وقصد بهذه الإشكالية عدة مستويات.
- ما هي المنهجية؟
- هل الحولية- وهي تهتم بالعالم الإسلامي- تتبع منهجية إسلامية متميزة؟
- ما هي أصول التعامل المنهجي اللائق والمناسب لطبيعة "حولية" تتابع عالم أحداث وعوالم أفكار وأشخاص ونظم ورموز؟

هذه الإشكالية المركبة تعني ضرورة التمييز بين:

١- المنهجية وموضع المنهج منها. فالمنهجية والمنهج مفهومان متمايزان ومتصلان في آن، فالمنهجية هي علم دراسة الطرائق وتكوينها وبنائها وتفعيلها وتشغيلها. فهي بهذا المعنى منهجية المناهج، أما المنهج أو المناهج فهي مفردات هنا أو هناك، وأدوات ووسائل، وقواعد وخطوات وإجراءات. وهي بهذا الاعتبار من مكونات المنهجية في أحد اهتماماتها. أي أن المنهجية تستوعب ذلك. وعلم المنهجية يتواصل في رؤية فيما قبل المنهج والمنهج، وفيما بعد المنهج في سياق واصل ورابط بين هذه المنظومة والعناصر المنهجية وعمليات التفعيل والتشغيل المرتبطة بها.

٢- التمييز بين المستويات العلمية والمعرفية والأكاديمية من جانب والمستويات العملية والتطبيقية من جانب آخر، أي أن المنهج شطر يتعلق بالتنظير وشطر يتعلق بالتطبيق. وهو أمر يعني ضرورة ترجمة هذا إلى منهج النظر للظواهر والقضايا موضع البحث. ومنهج النظر بدوره في ارتباطه بالحق، يولد منهجا للتعامل. وحينما يرتبط بظاهرة معينة يرتبط بمنهج للتعامل، على علاقة متفاعلة بين عمليات التنظير وعمليات التطبيق.

وبناء على هذين التمييزين، وباعتبار أن عالم المفاهيم من أهم مكونات البناء المنهجي، حتى اعتبر البعض أن المنهج، في جوهره، مجموعة من مفاهيم يوظفها الباحث في معالجة موضوعه ويستعين بها على تتبعه وتحليله وتفسيره، بل وتقويمه، الأمر الذي يعني أن أي خطأ أو عدم وضوح في بناء المفاهيم ينعكس في النهاية على البناء المنهجي في ذاته، فيحد من صلاحيته، ويقال من فاعليته ويحدد من إمكاناته في الدراسة والتحليل. فالمنهج على ما يحدده الجابري "أولا وقبل كل شيء مسألة مفاهيم، فليس المنهج بضع قواعد ولا جملة خطوات إلا في النصوص التي تتحدث عن المناهج، أي في الخطاب الذي يريد التنظير للمنهجية". أما في الواقع، أي في الممارسة العملية للبحث، "فالمنهج هو أساسا المفاهيم التي وظيفها الباحث في معالجة موضوعه والطريقة التي يوظفها بها.

ومن هنا فإن المناجحية، باعتبارها علم بناء المناهج، ليست، بأي حال، منبئة الصلة عن نظام الإسلام (الصيغة)، وليست منقطعة الصلة عن النظام المعرفي الإسلامي (الصيغة)، وابتنائها على هذه وتلك إنما يفترض أن تنبثق (الصياغة) من مشكاتها.

وعملية الصياغة للمنهجية ليست إلا مكونا ضمن مكونات متنوعة مترابطة متفاعلة. والمنهج موصول بين قاعدته النظرية ومقاصده التطبيقية، وهو من أهم نماذج الجمع بين القراءتين: قراءة كتاب الوحي المسطور وكتاب الكون المنظور، فإذا كان الجمع التفاعلي بين القراءتين من أهم شروط إحسان القراءة وانفتاحها، فإن "منهج القراءة" هو جوهر عملية بناء المنهجية وصياغتها.

وهذه الأشكال التي نقدمها ليست إلا تنويعات نظن أهميتها لعملية الوصل بين القراءتين، وما يولده ذلك من سياقات منهجية تسهم في تأسيس علم بناء المنهجية، وهي في هذا المقام ترجمة لمجموعة من القواعد والأصول، المقدمات والمقومات التي لا تنظر إلى هذه العملية إلا باعتبارها لبنة أو لبنات

في بناء أكبر وأرسخ، فمثل هذه العناصر التي تقدمها المنهجيات المختلفة والأدوات والمصادر كالبنيان يشد بعضه بعضاً. وهي توضح بهذا الاعتبار:

- ١- العلاقة بين الصبغة والصيغة والصياغة في بناء المنهجية الإسلامية وتأثير ذلك في رؤية العالم من المنظور الإسلامي.
 - ٢- العلاقة بين المصادر التي تمثل التأسيس والمرجعية بالمجالات الجامعة للقراءتين (قراءة الوحي) و(القراءة الكونية) وما يمثله ذلك من إحسان القراءة في بناء أسس وقواعد وإجراءات ومناهج للنظر والتعامل والتناول.
 - ٣- النظام المعرفي وما يمثله من صيغة دافعة لعملية الصياغة إنما هو الحجر الأساسي في بناء رؤية منهجية متكاملة ومتكافئة ومتضافرة، تربط بين عناصر المنهجيات المختلفة ضمن بناء منهجية قادرة على استيعاب واستخدام وتطبيق المناهج المتعددة على الظواهر المتنوعة.
 - ٤- أن المناجية وباعتبار مستوياتها المتكاملة (الفلسفة والرؤية، الطرائق والوسائل، الأدوات والإجراءات) ليست مطلوبة لأغراض البناء النظري أو التطويري، بل هي موصولة بعمليات منهجية مترابطة ومناهج تسيير وتدبير وتغيير وتأثير وتمكين. وبين هندسة البناء المنهجي والعمارة الحضارية علاقة حميمية ومتكافئة. فإن خلل عناصر التنظير والتفكير في المنهجية يؤدي بالضرورة إلى خلل في كل مناهج السعي من تسيير وتمكين. ومن هنا فإن منهجية البحث ليست مفصولة (لا مقطوعة ولا ممنوعة)، عن منهج الحياة وعمرانها. فمناهج علوم الأمة مقدمة لا يمكن إغفالها لعمارة الأمة وتحقيق شروط شهودها الحضاري.
 - ٥- أن هذه العلاقات التأسيسية لا بد أن تولد أجندة (برنامج عمل) على شاكلتها تفعل عملية التأصيل المنهجي في هذا المقام.
- هل الحولية وهي تهتم بالعالم الإسلامي وجب عليها أن تتبع ما يمكن تسميته بمنهجية إسلامية؟! فالمنهجية الإسلامية عملية نطن أن البناء المتعلق بها لم يكتمل، مع وجود الإمكانيات لذلك على مستوى الأصول التأسيسية والاجتهادات والتأليفات التراثية، فضلاً عن بعض الكتابات المعاصرة التي اهتمت بهذا الشأن دون استيعاب كثير من قضاياها المختلفة.
- ومستويات المنهجية الإسلامية تشمل قضايا تتعلق بالرؤية الإسلامية للعالم، والفلسفة الكلية المتعلقة بنظام الإسلام (النظام العقدي، النظام المعرفي، النظام القيمي)، كما ترتبط بإسهامات في مستوى الخطوات والإجراءات والتطبيقات. ومن هنا كان من المهم أن تحدد حقيقة التفاعل بين هذه المنهجية والمستوى اللائق منها لذلك التفاعل، أي ما هي أصول التعامل المنهجي اللائق والمناسب لطبيعة حولية تتابع عالم أحداث وعوالم أفكار وأشخاص ونظم ورموز؟

من المهم أن نقر أن المنهج يرتبط بالهدف، ومن هنا فإن تحديد الهدف من الحولية والوظائف المترتبة على الأهداف، قد يسهم في تحديد ذلك المستوى اللائق من المنهجية الإسلامية والأكثر بروزاً فيها.

فإذا كانت الحولية هدفا تهتم برصد أحداث وأفكار ونظم ورموز على مستوى زمني معين (أحداث العام وأهم الأفكار المرتبطة به)، في مساحة مكانية ممتدة ومتنوعة (تشمل العالم الإسلامي). والحولية طبيعة توفر مادة نصف مصنعة لكنها قابلة للتصنيع على مستوى أقرب إلى الاكتمال في إطار مشروعات بحثية وخطط بحثية أكبر.

مجال الحولية الزماني والمكاني، فضلاً عن تقديمها مادة نصف مصنعة، يقتضي بروز المنهجية الإسلامية، ليس على المستوى الكلي (الرؤية الكلية) و شبه الكلي مثل (مدخل المقاصد الكلية أو السنن الحاكمة)، ولكن أثر هذه المنهجية في الحولية يبدو في أكثر من مستوى:

الأول: مستوى المفاهيم الإسلامية وتفعيل الأمة كمستوى تحليل، وما يقتضيه ذلك في مناهج التعامل والتناول للموضوعات والقضايا المختلفة.

الثاني: اختيار القضايا التي تمثل الأجندة وفق الاهتمام، إذ هي حولية تهتم بشئون العالم الإسلامي. الثالث: الربط بين النظام الثابت في تقسيم العوالم وتفاعلها (الأفكار والأحداث والأشخاص والنظم والرموز) والناظم المتغير والذي مثلته ظاهرة العولمة في العدد الأول في إطار يتواءم مع عنوان التقرير "أمّتي في العالم"، أما الناظم المتغير في هذا العدد فيرتكز على دراسة العلاقات البيئية الإسلامية، لتعبر عن مستوى آخر مكمل لسابقه، وبما يقدمه من مادة مهمة بمناسبة العوالم المختلفة لبيان مسار هذه العلاقات، والقيم الكامنة خلفها، والمؤسسات التي تترجمها والإدراكات التي تحركها، أو الفجوات بين الإدراكات والعمل من خلالها.

هذه العناصر الثلاث تشكل، في ظننا، المستوى اللائق للتعامل المنهجي مع حولية من نمط حوليتنا "أمّتي في العالم". أما المستوى الأعلى من ذلك فإن شأن تشغيله وتفعيله يقتضي أشكالاً تأليفية أخرى ليست الحولية إحداها كما سبقنا الإشارة إلى ذلك.

ثانياً: الناظم المتغير:

إن اتخاذ العلاقات لإسلامية- الإسلامية ناظماً متغيراً لهذا العدد من الحولية لا يعني فقط رصدًا وتشخيصاً للقضايا الراهنة التي تنيرها العلاقات في مستوياتها المختلفة، ولكن يعني أن فقه هذا الواقع الراهن لا يستقيم بدون فقه الأصول وفقه التاريخ. ومن ثم فإن التمهيد المختصر حول العلاقات الإسلامية في الأصول وفي خبرة التاريخ ضروري لتحديد وضع المرحلة الراهنة من هذه العلاقات.

١ - الأصول الإسلامية والعلاقات في عالم المسلمين:

في ظل رؤية للأصول الإسلامية ترى في وحدة الأمة أصلاً، فإن خرجنا بحكم الواقع عن الأصل إلى سياق تجزئتي، فوجب علينا أن نجعله غاية يُسعى إليها ونعمل لاستعادة الأصل. فإذا فرض في الواقع أحوال تجزئة، وإن طال زمانها، فإن الأمر يقتضي منا الخروج عن هذه الأحوال وعليها. والتجزئة، كحال وقيم تحركها وتكرسها، غير التعدد والتنوع المفضيين إلى التكامل والوحدة والتضامن.

فإن المأمورات: (وتعاونوا على البر والتقوى) (المائدة ٢١) (واعتصموا بحبل الله جميعاً) (آل عمران ١٠٣) (وإن هذه أمة أمّتكم أمة واحدة) (الأنبياء ٩٢) (المؤمنون ٥٢) وفي مقابلها منهيات (ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) (المائدة ٢١) (ولا تفرقوا) (آل عمران ١٠٣). (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم) (الأنفال ٤٦). والاستتصار في الدين (وإن استنصروكم في الدين فعليكم النصر) (الأنفال ٧٢).

بل إن مفهوم الأمة الإسلامية ذاته يحمل ضمن ما تمليه الأصول رؤية متكاملة للعلاقات بين عناصر الأمة، حتى مع تعدد عناصر تمثيلها، وهو يسع مفهوم العلاقات البيئية بهذا الاعتبار. وعناصر توحيد الأمة أكثر من أن تحصى أو تعد وأهمها وحدة التكوين العقدي في إطار عقيدة التوحيد الجامعة، ووحدة القبلة والوجهة، ووحدة المقصد والهدف خاصة إذا ما تعرفنا أن أصل مفهوم الأمة من "الأم" ومطلق الأم القصد والوجهة.

إن النظر إلى التعاون والتكامل والتكافل والتضامن كعمليات تشير إلى تفعيل أمرين مهمين يتكاملان في هذا المقام:

الأول: المقاصد الكلية الحافظة التي تجعل من هذه العمليات مداخل لحفظ الدين والعقيدة والنفس والنسل (عناصر التنمية البشرية) والعقل (حفظ الكيان الفكري للفرد والأمة) وحفظ المال بما يشير إلى الإنماء والعمران والتنمية.

الثاني: السنن الكلية القاضية والتي تعني بالنظر إلى كل تلك الأمور كعمليات (التعاون وما هو في مقامه) بأن لهذه العمليات سننا تحقق فاعليتها، كما تؤدي إلى عكس مقصودها. وبمقدار فهم السنن في الوعي والسعي وتحويل هذه العمليات إلى سنن للبناء، وسنن للبقاء، وسنن للنماء، وسنن للأداء والفاعلية والتمكين.

هذا ما تؤكد الأصول الشرعية، فماذا يمكن أن تستدعيه عناصر الضرورة الواقعية؟ لا يجب أن ينظر إلى الشرع في إطار نصوصه فحسب أو معانيها الجزئية المباشرة، بل إن من الضروري استلزام كلياته التأسيسية، وهو ما يعني أن البحث في المصالح المعتبرة لكيان الأمة، أجزاء وتكوينات، جزء لا يتجزأ من التوجيهات الشرعية، وأن هذه المصالح إنما تمثل عناصر للضرورة الواقعية الناهضة بكيان الأمة، فأينما كانت المصلحة فثم شرع الله. إن هذا المعنى الذي يعبر عنه ابن القيم في السياسة الشرعية، والعز بن عبد السلام في قواعد الأحكام في مصالح الأنام، يعبر عن هذه المعاني الكلية، ويستدعي بحق عند البحث في تأصيل لعلم متكامل للمصالح الحقيقية للأمة. وفقه السنن

الجامع ليس بعيداً عن معاني الأمة، والفروض الكفائية والتضامنية والتكافلية ليست، بحال، بعيدة عن معنى الأمة، إنها أصول كلية تحرك فاعليات الأمة واستثمار قدراتها وإمكاناتها كافة، بحيث يكون تفعيل هذه القواعد ضمن سنن الإمكان والمكانة والتمكين.

ومن هذا الإطار الكلي المحيط تتضح ضرورة تحديد المستويات التي تدور حولها العلاقات الإسلامية- الإسلامية وأهما:

* النصر والتخاذل في عالم المسلمين.

* حل المنازعات التي تقوم بين الدول الإسلامية ووضع طرف غير مسلم منها.

* التحالفات والحروب فيما بين الدول الإسلامية ووضع طرف غير مسلم فيها.

* أولويات التعامل والتكامل والثقافي والاقتصادي.

٢- التاريخ الإسلامي والعلاقات في عالم المسلمين:

ماذا نقول لنا دراسة خبرة التاريخ الإسلامي حول نمط تصور العلاقات الإسلامية- الإسلامية في المستويات السابق تحديدها؟

إن دراسة هذه الخبرة في ظل إسهامات الدراسة النظامية للعلاقات الدولية، أي دراسة وضع الدولة (الدول) الإسلامية في النظام الدولي عبر تطوره التاريخي، قدم لنا -كما يتضح من مشروع العلاقات الدولية في الإسلام وخاصة في جزئية السابع والثاني عشر- نتائج هامة حول تعاقب الخلافات الإسلامية، وحول العوامل التي أثرت فيها، والتفاعلات التي أحاطت بها، وذلك على النحو الذي يبين لنا الرابطة التفاعلية بين ثلاثة محاور أساسية: عوامل قوة وضعف الدول الإسلامية، العلاقات بين الدول الإسلامية، العلاقات بين الدول الإسلامية وغيرها من الدول. وتتبقى هذه المحاور الثلاثة عن قضيتين أساسيتين تقعان في صميم الاهتمام بفقه العلاقات الإسلامية الدولية الراهنة. الأولى هي قضية العلاقة مع الآخر غير المسلم في ظل قواعد العلاقات الصراعية القتالية أو التعاونية السلمية التي يطرحها المفهوم الواسع للجهاد. والقضية الثانية هي قضية انتشار نموذج الدولة القومية أمام ضغوط التعددية السياسية الدولية، وصولاً إلى حالة التجزئة. والإطار العام الكلي الذي تتبثق عنه بدورهما القضيتان يتمثل في التطور التاريخي لوضع الأمة في النظام الدولي على نحو أفرز التبعية بعد الاستقلال، والهيمنة من ناحية، كما شهد، من ناحية أخرى، شحوب فكرة الأمة وتدهور الالتزام بمقتضياتها بالنسبة إلى العلاقات الإسلامية - الإسلامية على نحو أفرز التجزئة والقطرية بعد الوحدة والتعددية.

بعبارة أخرى فإن خبرة التاريخ الإسلامي عن نمط تطور العلاقات الإسلامية - الإسلامية بعيداً عن الوحدة لا ينفصل عن خبرة نمط تطور العلاقة مع الآخر (نحو التبعية)، أو عن خبرة نمط التطور الداخلي في الدول الإسلامية (نحو التغريب). ولهذا فإن آفة الواقع الراهن للأمة هي أن

التجزئة تقترن باختراق خارجي ضخم لشبكة العلاقات الإسلامية – الإسلامية، كما تقترن بتغريب الأمة.

إن مراجعة نتائج الدراسة النظامية للتاريخ الإسلامي في عصوره المتعاقبة، والتي قدمها مشروع العلاقات الدولية في الإسلام تبين لنا أن ازدهار وتدهور الدولة الكبرى تحدد بعدد من العوامل الرئيسية، وهي العقيدة، ومدى استقرار الجبهة الداخلية، والقدرات العسكرية، ووضع المركز في هيكل الاقتصاد العالمي، وطبيعة العلاقة داخل النسق الفرعي الإسلامي، وقوة وضعف الخصم، وتدخل الخصم في الشؤون الداخلية للطرف الإسلامي، والحروب كنقاط للتحويل في تاريخ الدول. ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى أربع مجموعات من حيث مساهمتها في ازدهار وتدهور الدول: فهناك مجموعة عوامل ترتبط بالقدرات الذاتية للطرف الإسلامي، وهناك مجموعة ثانية ترتبط بطبيعة التفاعل داخل النسق الإسلامي، وهناك مجموعة ثالثة ترتبط بقدرات وسلوك الطرف غير الإسلامي، وهناك مجموعة رابعة ترتبط بالتفاعل بين سلوك الطرف الإسلامي وقدرات الطرف غير الإسلامي. وإذا كانت المجموعة الأولى من العوامل قد ساهمت خلال بعض الفترات في ازدهار قوة الطرف الإسلامي وفي أحيان أخرى في تدهوره، فإن مراجعة التاريخ الإسلامي توضح أن استفادة القوى الإسلامية من المجموعتين الثانية والثالثة من العوامل كانت محدودة، حيث ساهمت هاتان المجموعتان من العوامل أساساً في تدهور القوى الإسلامية. أو، بعبارة أخرى، لم تتجح الدول الإسلامية في توظيف هذه العوامل على النحو الذي يدعم من ازدهارها. وإذا كانت الأطراف الإسلامية قد نجحت في تعظيم قدراتها من خلال الاعتماد على المجموعة الرابعة من العوامل في بعض الفترات، فإن هذه العوامل ساهمت في تدهور الأطراف الإسلامية في مراحل أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن الفصل بين العوامل التي ساهمت في ازدهار وتدهور الدول الإسلامية في النظام الدولي إنما هدفه الأساسي هدف تحليلي. فإن التفاعل بين هذه العوامل في الواقع هو الذي حدد المحصلة النهائية لوضع الدول الإسلامية في النظام الدولي. فالدول الإسلامية تمتعت بمركز متميز في هذا النظام في ظل تمسكها بالعقيدة الإسلامية، واستقرار الجبهة الداخلية، وتنمية قدراتها العسكرية، واحتلالها مركزاً متميزاً في هيكل النظام الاقتصادي العالمي، ومناصرة الأطراف الإسلامية لبعضها البعض، وعدم تدخل القوى الخارجية في شئونها، إلا أنها تعرضت للتدهور في ظل انتفاء مثل هذه العوامل. هذا وسنشير فقط إلى خبرة واحد فقط من هذه العوامل وهو العامل المتصل بالتفاعلات بين الدول الإسلامية، إذ إن متابعة تطور أنماط التفاعل الإسلامي - الإسلامي تشير إلى عدة نتائج أساسية حول قضايا: الوحدة - التعددية، النصر، التحالفات والحروب.

١- إن توحيد الفواعل الإسلامية ترتب عليه نتائج إيجابية في دعم موقف هذه الفواعل في مواجهة الفواعل غير الإسلامية، وبالتالي ساهم في تدعيم قوة الفاعل الإسلامي المركزي. والمقصود

بالفواعل هنا إما دول مستقلة اسميًا عن المركز الإسلامي الرئيسي، أو دول شبه مستقلة عنه، فضلًا عن المركز ذاته أو الدول الإسلامية المستقلة عنه فعليًا.

٢- إن الأطراف الإسلامية فشلت، في بعض الفترات التاريخية، في مناصرة فواعل إسلامية أخرى، على النحو الذي قيد من فعالية دور القوى الإسلامية في النظام الدولي وفي مواجهة أطراف غير إسلامية.

٣- إن الصراعات بين الفواعل الإسلامية اتخذت مظهرين رئيسيين: الدخول في تحالفات مع فاعل غير إسلامي ضد فاعل إسلامي، والصدام العسكري المباشر بين هذه الفواعل. ولقد كانت المحصلة النهائية لجميع هذه الأنماط من التحالفات لإسقاط قوى إسلامية صاعدة - على حساب المركز الإسلامي - في غير صالح الأمة في مجموعها في صراعها ضد الآخر. إن المحصلة النهائية للصراع بين القوى الإسلامية أضعفت من الدور الإسلامي في توجيه التفاعلات الدولية في مراحل محددة وبصورة تراكمية حتى الآن.

بعبارة أخرى، فإن المحصلة النهائية للحروب الإسلامية - الإسلامية ساهمت في تدهور الدولة العثمانية، آخر القوى التي احتلت دورًا بارزًا كأحد المراكز في النظام الدولي، ومن ثم انهيارها وتفككها ومعها آخر الرموز - ولو الشكلية - للوحدة السياسية الإسلامية، حتى وصل الأمر إلى سيادة نمط التجزئة والانقسام والتعددية المفرطة، في وقت تغلبت فيه، في المقابل، هيمنة وتفوق دور الطرف الآخر. ولكن على المدى الطويل، ومن خلال المراجعة الكلية الشاملة للتواريخ الإسلامية، يمكن القول إن توالي الأجناس المسلمة (العرب، الترك، الفرس) على قيادة المسلمين ومواجهة الخصم كان في مجموعة لصالح خدمة الإسلام ولصالح الأمة واستغنائها ونهوضها بعد كل مرحلة من مراحل الخبو. وبالرغم من ضخامة مصادر التحدي، فإنه يمكن القول إن ضعف الدور القيادي لطرف مسلم يعوضه نمو دور طرف آخر، ولو في محور جغرافي مختلف وفي مواجهة خصم آخر.

وحتى بعد انتهاء الدور المؤثر للمراكز الإسلامية في التفاعلات الدولية، فقد ظل التواجد الحضاري الإسلامي قائمًا ومتميزًا لم ينته من ناحية، كما تكرر ظهور عمليات الإحياء والتجديد والصحو (أيا كانت مسمياتها) الفكرية والعملية من ناحية أخرى. وإذا كانت قد نجحت في بعض المراحل فهل ستنتج الآن في تغيير موازين القوى الداخلية ثم الإقليمية ثم العالمية؟

وإذا كانت تحليلات غربية استشراقية لنمط تطور العلاقات الإسلامية - الإسلامية قد أفرزت حول ما أسموه بالعلاقة بين النظرية التطبيق في الإسلام مقولات كثيرة تؤثر في مدركات وذاكرة الشعوب الإسلامية عن الماضي ليصبحوا أكثر تقبلًا للواقع، أي واقع التجزئة والتبعية - باعتباره جزءًا من تيار عام تولد تدريجيًا من رحم التاريخ الإسلامي بأسانيده ومبرراته، وعلى نحو يصل إلى إلغاء التمييز بين الإسلام والمسلمين، حيث يعتبرون أن الإسلام هو فكر وممارسات المسلمين، فإن قراءتنا في مشروع العلاقات الدولية في الإسلام - لهذا النمط التاريخي - وهي القراءة التي تتم في ضوء قواعد

التفسير الإسلامي للتاريخ- يمكن أن تقدم طرحًا مخالفًا، غايته إحياء الذاكرة، وتجديد المدركات عن عوامل القوة وعوامل الضعف، عن عوامل الوحدة وعوامل التجزئة، عن عوامل الاستقلال وعوامل التبعية. ومفاد هذا الطرح هو إبراز أن الفارق بين الأصل الإسلامي وبين خبرة التاريخ ليس إلا انعكاسًا حقيقيًا للإسلام؛ فإن ما وصلت إليه ممارسات المسلمين عبر تراكمات عديدة ليس إلا تأكيدًا لانطباق السنن الإلهية كركن من أركان التفسير الإسلامي، فإن العوامل التي نظر إليها الماديون من وجهة نظر أحادية هي في الحقيقة سنن الله تعالى في الكون والحياة والناس، وهي سنن لم يصنعها التطوريون والتجريبيون، وإنما كشفوا عن بعضها، وأساءوا تفسيرها وفهمها بدرجة كبيرة. والتفسير الإسلامي بالاستناد إلى السنن يحقق صحة هذا الفهم عن تأثير العوامل المختلفة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية. بعبارة أخرى، إذا كانت اتجاهات غربية تتكلم عن تغيير الإسلام في ضوء الخبرة التاريخية، وعن أنه لم يطبق إلا خلال أربعين عامًا فقط، فإنه يجب أن نفطن - عند الرد على هذا المنطق - إلى أن مقتضيات الضرورة العملية وضغوط الواقع الفعلي لا تلغي أسس الإسلام أو المثالية الكبرى التي يطرحها كهدف يجب أن يسعى إليه المسلمون. وإذا كانت ممارسات المسلمين عبر التاريخ قد ابتعدت عن تحقيق هذه الغاية (الجهاد لنشر الدعوة، الوحدة الإسلامية في ظل مفهوم الأمة)، فإن هذا الابتعاد عن المثالية ليس إثبات فشل أو عدم صحة هذه الغاية، ومن ثم فقدان مصداقية الإسلام كنظام حياة لكل زمان ومكان، ولكن إثبات أن عدم اتباع المسلمين لخطى الإسلام الحقيقية انعكس على ممارستهم فانطبقت عليهم السنن.

بعبارة أخرى فإن فهمنا لضوابط ومعايير التفسير الإسلامي للتاريخ يجعل حيثيات حكمنا على الفارق بين النظرية والتطبيق في الإسلام (أو بين المثالية وواقع الممارسات، أو بين الفقه التقليدي والواقع المعاصر.... مهما تعددت المسميات) تختلف جوهريًا عن حيثيات حكم اتجاهات بحثية في الغرب، فالمثالية الإسلامية التي في خيالهم ليست التي يعينها الإسلام.

٣- الفجوة بين الأصل والواقع والحاجة إلى تحديد الأمة كمفهوم ومستوى للتحليل:

في ضوء كل ما سبق (مدلولات قراءة خبرة التاريخ، ومن مدلولات الفجوة بين الأصل وبين هذه الخبرة)، يمكن أن نتبين لنا حقيقة وضع المرحلة الراهنة من واقع العلاقات الإسلامية- الإسلامية، فهي، وكما سيتضح لنا من تراكم نتائج ودلالات الموضوعات المختلفة في الحولية، تمر بمرحلة متطورة من التحديات تمثل في حد ذاتها نمطًا من التحديات للأمة، والتي تمثل تراكمًا مع مراحل سابقة من مراحل التطور التاريخي لوضع الأمة في العالم.

بعبارة أخرى: المرحلة الراهنة من تاريخ الإسلام والمسلمين هي مفترق طرق جديد تمر به تطورات العلاقات فيما بين المسلمين، وبينهم وبين العالم المحيط. وإذا كانت مفارق الطرق السابقة قد قادت إليها عمليات تحول وتغير، سواء في أوضاع المسلمين أو العالم المحيط، فهذا أيضًا شأن

المرحلة الحالية (في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الخامس عشر الهجري) التي تفرز أثواباً جديدة من التحديات التي تواجه الأمة. فالداخلية منها والخارجية والبيئية ليست مستحدثة أو طارئة ولكنها متواترة ومتكررة منذ أن بدأت مرحلة الأزمة الكبرى من الضعف والتعددية والتجزئة والتراجع أمام الآخر، وإن كانت تتخذ أشكالاً متغيرة بتغير الأوضاع والظروف من مرحلة إلى أخرى.

ففضايا الوحدة أم التعدد والتجزئة، النصر أم التخاذل، حل المنازعات وفقاً للقواعد الإسلامية أو من خلال تدخل خارجي، التحالفات أو الحروب فيما بين الدول الإسلامية، التكافل والتكامل الاقتصادي أو تنازع المكاسب، جميع هذه القضايا التي تثيرها العلاقات الإسلامية – الإسلامية قد ارتدت أثواباً مختلفة من مرحلة إلى أخرى، لتصل الآن إلى أقصى ما تفرضه من تحدٍ لوضع الأمة في العالم. وهو التحدي الناجم عن تراكم التحديات الداخلية والبيئية عبر القرون التي شغلها منحى انحدار الحضارية الإسلامية والخلافة الإسلامية ثم الأمة الإسلامية شعوباً ونظماً.

ولذا فلا عجب أن يصبح أحد أهم تجليات هذه التحديات، ذلك الضباب الذي أضى يحيط بمفهوم الأمة. وإذا كان أحد أعلام الفكر الإسلامي المعاصر قد صرح مؤخراً: "هل نعلن موت الأمة؟" (فهومي هويدي، الأهرام، ١٤/١٢/١٩٩٩) وإذا كان قد سجل بعد ذلك أن القرن العشرين كان قرن تغريب الأمة (الأهرام، ٤/١/٢٠٠٠) مبيناً ما اتفق عليه معه غيره من أعلام الفكر الإسلامي، وهو أن التغريب استصحب نوعاً من التفكير التدريجي لأواصر الأمة، لأنه كلما اقتربنا من الغرب مثلاً والتحاقاً، افترقنا عن دوائرنا الحضارية الإسلامية والعربية.. ولأن رياح التغريب اقتلعت الكثير من الأعمدة والوشائج، حتى أصبح الانتماء إلى الأمة العربية، فضلاً عن الإسلامية – إذا أتى أحد على ذكره – يقابل بالاستغراب والاستهجان.

وبالفعل فإن مناقشات العدد الأول من حولية أمتي في العالم والتي نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية في مايو ١٩٩٩ قد أظهرت بعض ملامح الضباب الذي أضى يحيط ليس بمفهوم الأمة فقط، ولكن أيضاً بإمكانية اتخاذ الأمة مستوى للتحليل الدولي الإسلامي، أو النظر إلى العالم الإسلامي كنظام (نسق) للتفاعلات الدولية. ولهذا تراوحت اتجاهات المناقشة بين الأكاديميا والأيدولوجيا.

فمن ناحية: رأى بعض الآراء أن اختيار الأمة مستوى للتحليل يعكس التزاماً أيديولوجياً يرجع كل شئ إلى الإسلام، في حين إن موازين القوى العالمية هي الأساس، ولذا من الخطورة التفكير على مستوى الأمة، لأنها ليست قوة جغرافية- سياسية على مستوى العالم. ورأى البعض الآخر أن الحولية تتبنى الأمة كمنطلق لمشروع سياسي، في حين أنه لا توجد أمة، بدليل الصراعات على مر التاريخ الإسلامي منذ ما قبل الاستعمار الغربي وهيمنته. ورأى اتجاه ثالث أنه من المرفوض تحديد مفهوم الأمة وتبنيه كمستوى للتحليل إذا كان في ذلك إثارة للتنافر الطائفي أو دحض لمفهوم المواطنة أو ضد المصلحة القومية المصرية. كذلك اقترن التساؤل عن الأمة -لدى البعض- بالتساؤل عن الإسلام

وطبيعته: هل هو إسلام العقائد أم إسلام القوة؟ كما طالب البعض بأنه يجب التواضع عند توصيف الأمة الإسلامية ووضعها بين الأمم.

ومن ناحية أخرى: ثارت مجموعة أخرى من المناقشات التي تمثل طابعاً أكاديمياً: فلقد طالب البعض بتقديم تعريف ذي مؤشرات عن الأمة. وتساءل البعض الآخر: أين تعريف الأمة وتحديد مفهوم الأمة الإسلامية وتمييزه عن غيره من المصطلحات المترادفة مثل العالم الإسلامي. وطالب البعض بأن يتم تحديد أكثر دقة وانتظاماً للمقصود بالأمة كمستوى للتحليل في علم السياسة، لأنه لا يكفي مجرد التعامل مع مكوناتها من دول وأفراد وجماعات فقط.

وبالنظر إلى هذه الآراء يمكن القول إنه إذا كان واقع تجزئه الأمة بين دول قومية ذات سيادة قد طغى وساد لدرجة تدفع البعض إلى إسقاط مفهوم الأمة، وإنكار وجودها، أو التحذير من مخاطر وعقم استخدام ذلك المفهوم، فإن ذلك المنحى من الآراء لا يدرك المفهوم الحقيقي للأمة التي لا يمكن اختزالها في هياكل سياسية محددة فإن سقطت تلك الهياكل أسقطت الأمة، وإن لم تتوافر هذه الهياكل يسقط أيضاً تحليل العلاقات الدولية على مستوى الأمة. ومن ناحية أخرى فإن ذلك المنحى لآراء ينطلق من افتراض التناقض بين الرابطة العقدية وبين المصالح القومية للدول الإسلامية، ناهيك عن إسقاط الإسلام وقواعده ومبادئه كإطار مرجعي يحدد قيم الحركة وأسسها كما يحدد معايير التقييم ومعايير التغيير.

ولهذه الاعتبارات السابقة أضحت هناك حاجة لإيضاح أمرين: مفهوم الأمة، واقترب الحولية من الأمة كمستوى للتحليل. وإذا كان التصدى لتحديد مفهوم الأمة يحتاج أشكالاً تأليفية أخرى يقوم مركز الحضارة للدراسات السياسية على إصدارها قريباً بإذن الله-، وإذا كانت بعض الدراسات في الحولية (النخب المسلمة وقضايا الأمة) ستتصدى لهذا المفهوم لدى بعض علماء الأمة، وإذا كانت ورقة أستاذنا المستشار/ طارق البشرى ستتصدى للأمر الأول، فإنه يلزم التوقف في هذا الموضوع من المقدمة عند بعض أبعاد هذا المفهوم نظراً إلى ارتباطه بما سيتصدى له هذا الموضوع حول الأمر الثاني أساساً، أي الأمة كمستوى للتحليل.

وفي هذا الصدد أنقل عن إسهام أحد أساتذة العلوم السياسية الذين كان لهم فضل السبق في الاهتمام بتطوير منظور حضاري للدراسات السياسية وهي أ.د. منى أبو الفضل فلقد ساهمت بتقديم مؤلفها تحت عنوان: **الأمة القطب: تأصيل منهجي لمفهوم الأمة في الإسلام (١٩٨٢).**

وبين هذا التأصيل أن الأمة هي أم الكيانات الجماعية التي عرفتها المنطقة الحضارية، وأن مهمة الباحث تحويل الأمة موضوعاً من ظاهرة إلى مفهوم، والارتقاء بالأمة من مستوى الوجدانية إلى مستوى المدركات العقلية، وترشيد شعورنا وتحويل انفعالات لا شعورية إلى تفاعلات واعية إرادية، مع إكساب سلوكنا الواعي الإرادي تلك الأبعاد المعنوية والقيمية التي تضيف عليه ذلك المعنى الإيجابي والمضمون الأخلاقي الذي لا يستوي بدون أي منهما التطور الحضاري للإنسان. ولهذا فإن

تأصيل د.منى أبو الفضل ينطلق من بيان أهمية طرح موضوع الأمة، كسبيل من سبل حل مشكلة الهوية والانتماء، وكمدخل ومسلك في بحث قضايا الحكم والنظم والعلاقات الدولية الإسلامية. ولذا فإن هذا التأصيل ينطلق من رفض اعتبار أن الأمة قد باتت تراثاً يُبحثُ عنه في مخازن التاريخ ليحال المتحف، ذلك لأن الأمة في عنقها أمانة، وعليها وظيفة حضارية قبل الإنسانية كافة. ولذا فعلياً أن ندرس ونعرف موضع الأمة في الإسلام، وأين موقع هذا الكيان الجماعي من الكيانات الجماعية الأخرى، وما هي الخصائص التكوينية والحيوية لهذا الكيان؟.. وما الذي يحفظ جوهره واستمراريته. وفي سبيل الإجابة عن هذه الأسئلة، يقوم التأصيل المنهجي الذي تقدمه د.منى أبو الفضل على بيان ما يلي:

١- أن الأمة هي ذلك الكيان الجماعي المميز الذي أحرزته العقيدة والدعوة، والذي تلتقي عناصره حول خصائص مشتركة ضاربة الجذور، بأسطة الفروع، على مدى الأبعاد الذاتية والموضوعية، المعنوية والمادية، لجماعة هي عصب العالم الإسلامي. بعبارة أخرى، فإن مصير الجماعة/ الأمة لا يمكن فصله عن مسار العقيدة/ الدعوة.

٢- وبعد أن وجد تاريخياً نظام إسلامي اجتماعي وسياسي متكامل شكل "دار الإسلام"، وقطنته شعوب متباينة انصهرت في جماعة كونت الأمة الإسلامية في ظل خلافة ظلت رمزاً للوحدة السياسية للأمة، وبعد أن زالت دولة الخلافة، وبعد أن تحللت أواصر الجماعة في قوميات متفرقة لا يربطها إلا رباط ديني، وبعد أن بدا أنه لم يبق من الإسلام إلا العقيدة، يصبح السؤال هو: ما مدى حظ هذا المفهوم "الأمة" من واقعنا المعاصر؟ هل سقط في العقل الباطن للشعوب الإسلامية بعد أن مزقتها الحدود السياسية والنظم الوطنية؟ هل تصبح ظاهرة تاريخية أو ذكرى طيبة أو تصورا مثالياً أو تجريداً؟ أم يجب أن تهتم بالتدبر والتفكير لننتقل من واقع الإطار الحركي المعاصر إلى استخلاص المعاني وتجريد المفاهيم وتأصيلها في نطاق العقل المجرد والمنطق العلمي، بحثاً عن تعليل وتفسير لظاهرة (الأمة) كجماعة حضارية سياسية على هذا القدر من الاستمرارية والتواصل، على الرغم مما أصابها من ضعف ووهن بضياح الأسباب المادية والنظامية.

٣- الأمة أو الجماعة تصير الأصل، فهي مستودع الرسالة المحمدية، وبالتالي فإن وجود الإمام والدولة وجود منسوب أو مشتق. ومن ثم فإن بقاء الأمة مرتبط بالعلّة وليس بالمعلول. واختفاء الإمام - وإن أضعف وحط من فاعلية الأمة - لا ينفى وجودها. فالأمة في الإسلام هي التي تفرز النظم بحكم مضمون الإسلام كعقيدة وشريعة. فالإسلام عندما جاء بأمة لم يقرنها بحتمية تنظيمية معينة، ومن هنا صارت "قيمة عليا" ثابتة لا تحبسها أطر جامدة، بل هي القادرة على إيجاد الأشكال والصياغات النظامية التي تتلاءم ومعطيات العصر. ومن ثم فإن انحسار المؤسسات التاريخية للأمة لا يعني زوال الأمة.

٤- الأمة الإسلامية هي الأمة المستخلقة في الأرض، أي أنها "الأمة" وليست "أمة" بين الأمم. ولا نجد للأمة الإسلامية - وفق المعنى المشار إليه عاليًا - نظيرًا في المفهوم الذي عرفته أوروبا في العصور المسيحية أو في المفهوم المعاصر للقوميات كما جاء به عصر التنوير في أوروبا. ذلك لأن الأمة الإسلامية تفرق عن غيرها من الأمم من حيث تجاوزها العصر الزمني. فهي ذات شخصية حضارية مميزة، ولكنها غير موقوتة بمسار تاريخي محدد. ومرد ذلك هو مصدر التمايز ذاته الذي يجعل لأمة الإسلام موقعها المميز بين سائر الأمم. فهي في بقائها واستمرارها حقيقة اجتماعية رهن بالعقدية التي انبثقت منها، لا بالمسار التاريخي أو العوامل التاريخية التي تتفاعل معها. ولهذا كله فإن السمة الأصولية المميزة للأمة هي التي تصبغ الجماعات البشرية، على اختلاف أنواعها، بصيغتها. ولهذا لم تقتصر العاصمة الحضارية للأمة على موقع جغرافي دون آخر، بل تعددت المراكز الحضارية مع امتداد الجماعة "الأمة" ذاته، وباتت عواصم الدولة الإسلامية تتعدد وتتوالى. وهذا يعني أن الإسلام عالمي لا يكرس المركزية، ولا يقبل ثبات العاصمة، كما يعني أنه في حالة إحياء متجدد ما أن يتهاوى المنحنى في موقع حتى يتصاعد في مواقع أخرى. وأيا كانت الأشكال والمسميات والقوالب التنظيمية التي تتخذها هذه الصحوات فإن مرجعها دائما هو أن روح الأمة في سعي دائم نحو التجدد والمقاومة.

ولكن ماذا عن الأمة كمستوى للتحليل؟ وما دلالة أبعاد التأصيل المنهجي السابقة لمفهوم الأمة؟
التأصيل المنهجي السابق يبين لنا أن الرابطة الدينية/ العقدية هي الأصل في منشأ الأمة واستمرارها وبقائها. إذن الأمة تمثل، بلغة علم السياسة الحديث، منطقة ثقافية حضارية يمكن دراسة تفاعلات وعلاقات مكوناتها انطلاقًا من البحث في تأثير الرابطة المشتركة بينها، في ظل تأثير التنوع أو التباين في الجوانب الأخرى المادية، في ظل تأثير وقائع الأحداث وتطوراتها، وفي ظل تعددية الدول القومية (الإسلامية).

ومن ناحية أخرى، وبلغة الدراسات النظامية في علم العلاقات الدولية، فإنه يمكن النظر إلى "الأمة الإسلامية" كنظام دولي نوعي. فإذا كان البعض (أ.د. أحمد بهجت قرني في أطروحته للدكتوراه عن حركة عدم الانحياز) يعتبر عالم عدم الانحياز نظامًا فرعيًا نوعيًا، وإذا كان البعض يعتبر الاشتراكية الدولية، أو الناتو نظامًا فرعيًا نوعيًا أيضًا، فمما لا شك فيه أنه يمكن النظر إلى الأمة الإسلامية كنظام فرعي دولي نوعي يتكون من دول ومن شعوب، ومن ثم فإن المقصود بالأمة كمستوى للتحليل هو الأمة كنظام دولي فرعي نوعي في النظام الدولي الشامل. وفي هذا الصدد يجب أن نميز، على صعيد دراسات النظم، بين اقتراب تحليل النظم System analysis وبين الاقتراب النظمي System approach. فإذا كان الأول ينطلق من دراسة مكونات الكل ليتوصل إلى فهم هذا الكل، فإن الثاني يرى أن الكل هو أكثر من مجموع الأجزاء والمكونات، حيث يصبح الكل، أي النظام، هو مصدر تفسير سلوك المكونات.

وإذا كان العدد الأول من الحولية قد اتخذ من العولمة ناظماً متغيراً، فإن ذلك كان يعني اهتمامنا بالبحث عن تأثير النظام الدولي الشامل على تفاعلات النظام الفرعي النوعي (نظام الأمة الإسلامية) من خلال آليات وقنوات متنوعة، وعلى أصعدة متباينة، وعلى نحو يساعدنا على استخلاص أنماط من التفاعلات المتكررة والمقارنة التي أوضحناها في مقدمة العدد الأول. أما العدد الحالي من الحولية فهو يتخذ من العلاقات الإسلامية – الإسلامية ناظماً متغيراً يتجه إلى "الأمة الإسلامية" كنظام، بحيث يمكن رصد التفاعلات بين مكوناته: دولاً وشعوباً، على عدة مستويات من التفاعلات الرسمية وغير الرسمية. ذلك لأن الدراسات النظامية لا تقتصر فقط على دراسات نظام علاقات الدول، ولكن تشمل نظام العلاقات عبر القومية والعالمية. تتراكم من واقع دراسة هذه التفاعلات الصورة العامة عن حالة هذه العلاقات ونمطها والعوامل المؤثرة فيها، على نحو يلقي بالضوء على مدلول وضع هذه المرحلة (نهاية القرن العشرين) بين مراحل تطور وضع الأمة في نظام التفاعلات العالمية، وما تفرضه التحولات العالمية على العلاقات الإسلامية – الإسلامية من تحديات وتهديدات.

ولذا فإن الإشكاليات الأساسية التي تتمحور حولها موضوعات الحولية تلخص في الأسئلة التالية: أين تأثير الرابطة العقدية المشتركة التي تمثل صميم منشأ الأمة الإسلامية؟ وما طبيعة هذا التأثير بالمقارنة بما تمارسه العوامل الأخرى من تأثير على قضايا العلاقات الإسلامية – الإسلامية المختلفة (التي سيرد تحديدها لاحقاً)؟ وما هي الدرجة التي وصلت إليها الفجوة بين قواعد الأصل وبين فقه الواقع الراهن، مروراً بفقه خبرة التاريخ؟

بعبارة أخرى، كيف نرصد أبعاد ما يبدو لنا كمعضلة العلاقة بين الرابطة العقدية وبين المصالح القومية وسيادة الدول؟ وكيف يمكن أن نفهم أو نفسر هذه المعضلة: تنامي القصور في قواعد ومتطلبات العلاقات البينية الإسلامية الفاعلة على الأصعدة السياسية والاقتصادية وكذلك الثقافية الحضارية، في مقابل تنامي تأثير العامل الخارجي في العلاقات الإسلامية – الإسلامية في مستوياتها المختلفة؟ وما هي المستويات التي تكمن فيها إمكانيات تجديد طاقات التعاون والتكامل بين شعوب الأمة؟ ولكن أولاً ما هي هذه المستويات التي تنصب عليها موضوعات الحولية، والتي تمثل اختباراً لهذه الأبعاد الكلية النابعة من الأصول والتاريخ، وصولاً إلى فقه الواقع الراهن؟

ثالثاً: تقسيم العوالم ومستويات العلاقات:

بين إشكاليات منهجية وجب التوقف عندها، وأصول علاقات بينية إسلامية طال إغفالها، وخبرة تاريخية وجب استدعاؤها، وحال المسلمين في نهاية قرن وبداية قرن يؤشر إلى غثائتها، ومفهوم الأمة الذي يحتوي في مكنونه كيف تكون العلاقات البينية الإسلامية في إدراكها لعالم إمكانياتها وإمكانها، بين هذا كله يقع الناظم الذي يتمثل في العلاقات البينية الإسلامية، وجوهر إدراكاتها ووعيتها

وسعيها. وهذا يحيلنا إلى تسكين موضوعات هذه الحولية بين ناظم متغير (العلاقات البينية) وناظم ثابت (عالم الأفكار والأشخاص والأحداث والنظم والرموز)، وبين انتظام هذه الموضوعات وتسكينها في ناظمها المتغير والثابت.

ومن ناحية أخرى فإن موضوعات العلاقات البينية تنقسم بين مستويات تحليلية ثلاث: التنظيمات، القضايا والصراعات والعلاقات الرسمية، التفاعلات عبر القومية.

والمستوى الأول: يقدم الأطر التنظيمية للحركة الجماعية للدول الإسلامية وللحركات الإقليمية أو النوعية التي تشارك فيها دول إسلامية، كما يتطرق إلى الترتيبات الإقليمية الموازية التي تجذب حركة الدول الإسلامية بعيداً عن الأطر الجماعية الإسلامية.

والمستوى الثاني: يعكس شبكة العلاقات الرسمية بين أركان أساسية في الأمة، وتوجهات السياسة الخارجية لبعض هذه الأركان، وتفاعلات قضايا تفجر الصراع والتحديات في مناطق الأمة، كما يتطرق إلى شبكة التفاعلات الاقتصادية والثقافية بين الدول الإسلامية، وأخيراً يعكس هذا المستوى قضايا الجماعات المسلمة (الأقليات) في أرجاء العالم.

والمستوى الثالث: يعكس شبكة التفاعلات عبر القومية بين المجتمعات في الدول الإسلامية على الأصعدة المختلفة، وخاصة التي تتمحور حول "المجتمع الأهلي" بتشكيلاته المختلفة. كما يتضمن هذا المستوى تفاعلات بعض الأقليات المسلمة مع قضايا الأمة الجهرية.

وتطرح الموضوعات المنبثقة من هذه المستويات، والتي تنتمي أيضاً إلى العوالم المختلفة، القضايا الرئيسية التي سبق تحديدها: الوحدة أو التعددية والتجزئة، النصر أو التخاذل، حل المنازعات أو التدخلات الخارجية، التحالفات أو الحروب، التعامل والتكافل والتكامل الاقتصادي والثقافي.

إن الفكرة التي تتمثل في الأمة هي التي تقبع خلف اختيارات الموضوعات واقتربات دراستها لبيان حال العلاقات على صعيد عوالم الأمة المختلفة:

القسم الأول من الحولية:

نقدم فيه مجموعات ثلاثة من الموضوعات تعكس عالم الأفكار وعالم التنظيمات، وعالم الرموز والأشخاص والنظم في التفاعلات عبر قومية.

وعالم الأفكار ليس بحال -وكما أشرنا في مقدمة الحولية في العام الماضي- منفصلاً أو مستقلاً عن العوامل الأخرى، بل هو الشبكة الاتصالية فيما بينها (عالم الرموز والنظم، وعالم الأشخاص، وعالم الأحداث) فإن هذه العوامل جميعاً تولد أفكاراً، والأفكار تصنع -أو على الأقل تسهم في صناعة- هذه العوالم.

فهل يمكننا قراءة قضايا وموضوعات هذه الحولية ضمن سياق عالم الأفكار؟ خاصة حينما يتعلق الأمر بعلاقات بينية إسلامية؟ الأمر قد يستحق المحاولة!

أول ما يتعلق ويلتصق بعالم الأفكار هو الخرائط الإدراكية. والخرائط الإدراكية حرصت الحولية أن تتنوع وجهاتها ومصادرها بحيث تحقق ما يمكن تسميته بالتكامل المعلوماتي لمصادر مهمة لبناء تلك الخرائط:

خريطة إدراكية للنخبة الثقافية والفكرية والسياسية لمعنى الأمة، وعالم المسلمين وعلاقاته، وحقيقة التحديات التي يجب التعامل معها، ونمط الاستجابات لمثل هذه التحديات، والمستقبل الذي يتعلق بهذه الأمة في مواجهتها لتحدياتها وإمكانات تفعيل استجاباتها.

وخريطة إدراكية تمثلها النخب الرسمية، تمثل قرارات مؤتمرات القمة الإسلامية الثمانية مادتها ومصادرها، تبحث عن معنى الأمة والتكامل والتكافل والتضامن، ومجالات التحديات، ومدى مناسبة الاستجابات في ضوء إمكانات الفاعلية.

وخريطة إدراكية تمثلها النخب الغربية (ثقافية وفكرية ورسمية)، إن هذه الأمة تتحرك في وسط يحدد إدراكاتها لذاتها، وإدراك غيرها لها، هذه الخريطة الإدراكية من الأهمية لتكمل عناصر هذه الصورة الإدراكية الواجب أن نقف عليها وعلى مكوناتها.

ولاشك أن عناصر هذه الصورة الإدراكية أبعد من تلك الخرائط الثلاث، ومن هنا كانت الإشارة إلى إدراك فئة نوعية (الطلبة) والتي تمثل عالم المسلمين في قارة (إفريقيا) من خلال استطلاع أولي قد يعين الباحثين على رؤية معاني التواصل في الخريطة الإدراكية الكلية، والمقارنة بين عناصرها وجزئياتها المختلفة والمتنوعة.

ولولا أن يطول بنا المقام لمعالجة عناصر خرائط إدراكية كلية لكانت هناك موضوعات أخرى تشير إلى الذاكرة التاريخية والجامعة الإسلامية، والارتباط بين الدوائر الحضارية المختلفة، واتسعت دائرة من يمثل هذه الخرائط، ولكنها كانت استكشافاً لهذا المجال الإدراكي الذي يستحق المتابعة والمواصلة.

هذا ويحيط بهذه الخرائط الإدراكية وينبثق عنها إشكالية العلاقة بين مفهوم الأمة الإسلامية وبين عواقب الدول القومية.

الأطر التنظيمية للحركة الجماعية تتطلب منا رؤية الفكرة في النظم، والرمز في الكيان. فمن ناحية نجد دراسة منظمة المؤتمر الإسلامي ككيان جامع للعالم الإسلامي ودوله أمراً يستحق المتابعة في ضوء التحديات والفاعليات، والتي تقدم رؤيتها لتقويم أول فاعلية تنظيرية تخطر على البال ونحن بصدد العلاقات البينية الإسلامية.

ومن ناحية أخرى تقدم موضوعات أخرى تعالج ترتيبات وتنظيمات متوازية تجذب حركة الدول الإسلامية من علاقات بينية إلى علاقات غيرية. فنجد ترتيبات الشرق أوسطية والمتوسطية على سبيل المثال هي أبرز تلك الترتيبات، والتي ارتبط تفعيلها بمناخ ما بعد الحرب الباردة وتوازناته، تجذب حركة مجموعات من الدول الإسلامية نحو دوائر تلعب قوى كبرى دورها على صعيدها.

وبالمثل فإن دراسة قمة جمايكا وقمة دكا وملتقى دايفوس توضح مدى توزع توجه السياسة المصرية وحركتها بين دوائر ثلاثة (مجموعة الـ ١٥ في حوار الجنوب- الجنوب، مجموعة الثمانية الإسلامية، ملتقى عالمي اقتصادي ومالي)، ومن ثم تأثير التساؤل حول وضع الدائرة الإسلامية ودائرة الجنوب بصفة عامة بالمقارنة بدائرة يقودها الغرب. أما موضوع قمة سرت فهو يبين كيف ظهرت مبادرة لتفعيل إطار جماعي (إفريقي) تشارك فيه دول إسلامية على حساب إطار إقليمي عربي إسلامي.

وتشترك هذه الموضوعات الأربعة في عالم التنظيمات، بما تعكسه من أفكار، في بيان ما يلي: تأثير الإطار الدولي والتوازنات الإقليمية في ظروف نشأة الأطر التنظيمية الجماعية المختلفة والترتيبات الإقليمية الجديدة، وعلى نحو يقيد أيضاً من درجة فعالية هذه الأطر وإمكاناتها في تدعيم الكيان الجماعي للأمة. كما تبين هذه الموضوعات ما لعواقب الدول القومية والمصالح القومية للدول من آثار في الأهداف والسياسات الجماعية الإسلامية، على نحو يجعل منظمة المؤتمر الإسلامي مجرد تعبير عن درجة من التضامن والتنسيق وليس سعيًا إلى الوحدة، وعلى نحو يزيد أيضاً من جاذبية الترتيبات الموازية على حساب الأطر الجماعية الإسلامية. وأخيراً تثير هذه الموضوعات التساؤلات التالية: هل الدائرة الإسلامية الجماعية تحمل إمكانيات حقيقية للحركة الجماعية أفضل من الدوائر الأخرى ولكن لا يتم تفعيلها تحت تأثير قيود متنوعة؟ أم أن ضعف هذه الإمكانيات هو الذي يزيد جاذبية هذه الدوائر الأخرى؟ كيف يمكن فض الاشتباك بين الدوائر المتقاطعة المتداخلة؟ وهل هي دوائر مصالح متناقضة أم متكاملة؟ ومع كل ما يثور عن تقييم محدودية فعالية منظمة المؤتمر الإسلامي، ومع كل ما يثور من أسئلة حول الترتيبات الموازية أو دوائر الحركة الأخرى، تظل المنظمة رمزاً لا خلاف على أهميته وضرورته في ضوء سياق التطور التاريخي الحديث لحركة الوحدة الإسلامية منذ سقوط الخلافة في بداية القرن العشرين، ومن ثم يظل رصد مكان عدم الفعالية ومكان عملية التفعيل ضرورة عملية وحيوية بالنسبة إلى مستقبل الأمة. كما تظل دوائر الانتماءات المختلفة الأخرى مصدراً لفعاليات ومصالح متنوعة، ولكن بحيث لا يجب أن تغطي على دائرة الانتماء التي يفرضها مفهوم الأمة الإسلامية.

والتفاعلات عبر القومية تحوز أهمية نظراً إلى ما تحمله من أفكار ورموز عن تنظيمات بين جماعات الأمة، تتخطى الحدود القومية، وتتعدى السياسات والعلاقات الرسمية. فهي تقدم لنا دلالات كبيرة عن فرص وإمكانيات تدعيم الهياكل التحتية للأمة لدفع سبل التعاون غير الرسمي على أصعدة مختلفة: حول أحد أهم قضايا الأمة الحيوية وهي القدس، وعلى صعيد العمل الأهلي، وفيما يتصل بأوضاع المرأة المسلمة في الأمة. وأخيراً، على الصعيد المعلوماتي الاتصالي.

ففي مواجهة قضية القدس في ديزني لاند لعبت منظمات عرب الولايات المتحدة ومسلميها دوراً بارزاً تجاه ما أثارته هذه القضية على صعيد ساحة ثقافية هامة في عالم العولمة، الذي تتزايد فيه

أهمية الدلالات السياسية للأبعاد الثقافية. كما قدم نمط العلاقة بين هذه المنظمات وبين الجامعة العربية نموذجًا على التنسيق المفقود بين الهياكل الرسمية الجماعية وبين أبناء الأمة في الغرب الذين يجدون ما يملكون من طاقات وإمكانات لخدمة قضايا الأمة.

وتكشف دراسة إشكاليات التفاعلات عبر القومية للعمل الأهلي في مصر، ومن خلال مناقشة محددات هذه التفاعلات الدولية والمحلية، عن محاولة للإجابة عن السؤال التالي: هل يمكن أن يكون للتفاعلات عبر القومية دور في بناء مفهوم الأمة؟ فإنه في ظل غياب فاعل في اتجاه الحركة السياسية والاقتصادية لمجمل الحكومات الإسلامية نحو بناء عالم الأمة، هل يمكن أن يكون العمل الأهلي بديلاً لهذه الوجهة الحكومية، بل ومؤثراً على التوجهات الحكومية في هذا الصدد؟ وتقدم الدراسة حول حالة المرأة في العالم الإسلامي ١٩٩٩ معالجة لوضع المرأة في المجتمع والسياسة من منظور حضاري، وفي نطاق رؤية شاملة للمجتمع، توضح أن قطاع المرأة في الأمة يعد مجالاً مخدولاً رغم ما يحمله من فعاليات يمكن أن تنهض نوعياً بهذه الأمة والعلاقات البينية بين عناصرها المختلفة. إن التمكين لفعالية المرأة في الأمة هو تمكين لهذه الأمة على كافة المستويات.

وتقدم الدراسة عن الشبكة العالمية ومستقبل المسلمين طرقاً لمجال جديد يحمل آفاقاً هامة بالنسبة إلى علاقات عبر القومية، وخاصة بين نخب الأمة. فهو يناقش إشكاليات وآليات توظيف شبكات المعلومات الحديثة من أجل تدعيم مفهوم الأمة لدى من يستخدمون المواقع المختلفة، وخاصة المتصلة بالإسلام. فمما لا شك فيه أن طبيعة القضايا والمعلومات التي تبتها هذه المواقع والحوارات التي تدور من خلالها يمكن أن تساعد في تجديد الوعي بمفهوم الأمة وإحياء الذاكرة عنها وعن مشروعها الحضاري المرتقب. ومن ثم فإن هذه المواقع والشبكات تمثل واحدة من أهم قنوات العالم المعاصر لتحقيق التواصل الفكري والمعلوماتي بين الشعوب الإسلامية حول فكرة الأمة وقضاياها المجتمعية والسياسية المختلفة. ومن أحدث هذه التجارب تجربة جمعية خدمة الإسلام عبر الإنترنت.

القسم الثاني من الحولية:

عالم الأحداث: يتضمن رصدًا لأحداث العالم العربي، وآسيا المجال الحيوي في الأمة، والبلقان التي عادت إلى الذاكرة. ونستطيع تصنيف بنود قائمة هذه الأحداث — التي احتلت آسيا معظمها — بين مجموعتين أساسيتين: مجموعة تغطي العلاقات والتفاعلات الرسمية المتنوعة المستويات: ما بين جماعية أو ثنائية، والمجموعة الثانية تضم بعض القضايا والصراعات المتفجرة التي تتصل في معظمها بالأقليات المسلمة. ويتضح لنا من واقع الطبيعة الساخنة لهذه الأحداث كيف أن تفاعلات الأمة بشعوبها ودولها المختلفة إنما تقع في صميم الأحداث العالمية الهامة. ومن ثم فإن اهتمام العالم بعالم

المسلمين وضرورة اهتمام المسلمين بوضع "أمّتي في العالم" هو الذي حكم اختيار موضوعات هذا القسم.

المجموعة الأولى: العلاقات والتفاعلات الرسمية: تقدم لنا موضوعات هذه المجموعة دلالات هامة حول عدة أنماط من التفاعلات والعلاقات.

من ناحية: حالة العلاقات الجماعية البينية على الصعيدين الاقتصادي والثقافي في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي. وتقدم الدراسة عن سياسات التعاون الاقتصادي الإسلامي وهدف السوق الإسلامية المشتركة تحديد التغيرات العالمية وما تفرضه من تحديات على التعاون الاقتصادي الإسلامي، وترصد السياسات والجهود المبذولة على هذا الصعيد، وتخلص إلى أن النتائج على صعيد التجارة البينية تبرز مدى الصعوبات التي تواجه إنشاء سوق مشتركة. وتقدم الدراسة تحليلات وبيانات ومعلومات تبرز معنى "البينية المفتقدة"، وهي البينية التي تعد مجالاً حيويًا يجب السعي إلى تحقيقه حتى لا نظل طرفاً هامشيًا، وهو الأمر الذي يتطلب التغلب على تحديات داخلية هيكلية، وتفعيل الإرادة لتعبئة الرابطة العقدية اللازمة لتوفير إرادة التكافل والتكامل المفقودين، واللذين يمثلان أخطر التحديات الداخلية. فإن عجز منظمة المؤتمر الإسلامي عن تفعيل التعاون الاقتصادي المنشود ليس دليلًا على غياب الأمة، ولكنه مؤشر إلى العواقب السلبية الناجمة عن افتقاد نظام اقتصادي إسلامي دولي تحت ضغوط سقف النظام الدولي المهيمن من ناحية، وتحت ضغوط عواقب سياسات الدول القومية من ناحية أخرى. فإن افتقاد هذا النظام هو الأساس وراء أزمة المسلمين الاقتصادية، ووراء أزمة منظمة المؤتمر الإسلامي على الصعيد الاقتصادي الجماعي.

وعلى صعيد سياسات العلاقات الثقافية بين الدول الإسلامية تأتي الدراسة عن دور منظمة الإيسيسكو في هذا المجال لتبين استراتيجية هذه المنظمة وحركتها على النحو الذي يساعد على تقييم درجة فعالية هذا الدور وأسبابه. فإذا كانت أهداف هذا الدور تتركز حول تأسيس استراتيجية ثقافية للعالم الإسلامي. فإن هذا يعني اهتمامًا متواصلًا وممتدًا على المستوى الفكري والعلمي. ومن جانب آخر يعني ذلك أنه لا بد وأن تتوافر الإمكانيات المادية الملائمة لبلوغ ذلك الهدف وتحقيق مراحلها المختلفة. نقصد بذلك المؤسسات المتنوعة، الجانب التمويلي، الإرادة السياسية الكامنة خلف أهمية هذا العمل الثقافي في إبراز هوية الأمة. ومن ثم فإن الأسباب التي تحدد درجة هذه الفعالية لا تنفصل عن الأسباب التي تحدد درجة فعالية العمل الإسلامي الجماعي في مجموعه.

وإذا كان التعاون الاقتصادي الإسلامي ضرورة حيوية في عالم العولمة فإن البعد الثقافي في علاقات العولمة لا يقل حيوية وخطورة. فهو خط الدفاع الأساسي الذي ترتفع به خطوط الدفاع الأخرى. وإذا كان تغريب الأمة قد افترن بتفكيك أو اصرها — كما سبق وأشرنا في البداية — فإن تدعيم العلاقات الثقافية، ودور التنظيمات الجماعية الرسمية وغير الرسمية فيها، واجب لإعادة بناء

أواصر الأمة، وبل وللحفاظ على ما بقي منها. وتزداد هذه الضرورة إلحاحًا في ظل عالم العولمة الذي يتنامى فيه وزن أبعاده الثقافية في خدمة أبعاده السياسية والاقتصادية.

ومن ناحية ثانية: نموذج عن التحالفات والمنافسات بين ثلاثة من القوى الإسلامية الرئيسية: إيران، مصر، تركيا.

ولقد مثلت سياسات هذه القوى وعلاقاتها عبر التاريخ الإسلامي علامات تحول هامة في تاريخ الأمة وتاريخ علاقاتها الخارجية. وما زالت هذه القوى تمثل أركانًا وطيدة من أركان الأمة بشعوبها العربية، والتركية والفارسية، إلى جانب أركان أخرى في الأمة. وإذا كان تأثير العامل الخارجي في العلاقات بين هذه القوى قد تزايد تدريجيًا، وإذا كانت الصراعات، وليست التحالفات، قد أحاطت بمجمل تاريخ هذه العلاقات، فما زالت الحالة الراهنة لهذه العلاقات تعاني تأثير تنافس المصالح والقيادة، كما تعاني آثار التدخلات الخارجية، بحيث يمكن القول إن المحصلة العامة تاريخيًا، وحتى الآن، لهذه العلاقات لم تكن في صالح الأمة. ولهذا فإن دراسة مثلث العلاقات المصرية والتركية والإيرانية (المحددات، القضايا والآفاق) ترصد لنا طبيعة العلاقات والتفاعلات المعنية خلال ١٩٩٩ في سياقها التاريخي (القريب)، وبخاصة في ظل التحولات الإقليمية والعالمية التي جرت خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، والتي كان لها انعكاساتها على التوجهات والأدوار والارتباطات الإقليمية والدولية للدول الثلاث.

من ناحية ثالثة: نموذج عن توازنات القوى الإقليمية وعبر الإقليمية: توازنات القوى الإسلامية حول آسيا الوسطى.

تمثل مناطق العالم الإسلامي المختلفة أقاليم تتشكل توازناتها وعلاقاتها الخارجية بصورة مستمرة تحت تأثير التحولات العالمية والتحولات في القوى الرئيسية في هذه الأقاليم. ومن أكثر مناطق العالم الإسلامي وأقاليمها إثارة للاهتمام خلال عقد التسعينيات، تأتي منطقة آسيا الوسطى. ومن ثم فإن دراسة توازنات القوى الإسلامية حول آسيا الوسطى تمثل نموذجًا هامًا. فإذا كانت أحداث تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيائه قد أعادت شعوب هذه المنطقة ودولها إلى ذاكرة الأمة المسلمة وإلى دائرتها، إلا أن المصالح الآنية وضغوط الواقع الإقليمي والدولي إنما تدفع بالمصالح والتنظيمات الإقليمية البديلة في المنطقة على حساب الروابط الجماعية مع الأمة. حيث أن آثار التنافس، أو الحرب الإسلامية الصامتة بين تركيا وإيران وباكستان تتجه إلى تعزيز عدد من البدائل الإقليمية التي تبتعد بالمنطقة عن تطوير علاقات قوية مع بقية مكونات الأمة الإسلامية. بعبارة أخرى يقدم هذا النموذج ما قدمته نماذج أخرى سابقة- وهو ما يبدو أنه علاقة طاردة- بين خدمة المصالح تحت دافع البراجماتية وبين تدعيم العلاقات مع الدول الإسلامية تحت دوافع التاريخ المشترك والرابطة العقدية.

ومن ناحية رابعة: نماذج عن علاقة التأثير المتبادل بين الخارجي والداخلي ودلالاته بالنسبة إلى العلاقات البينية.

شهدت ساحة العديد من الدول الإسلامية الكبرى أحداثاً داخلية هامة ذات انعكاسات خارجية أو ذات دلالات بالنسبة إلى درجة تأثير الخارجي. بقدر ما كان بعض هذه الأحداث يمثل تطورات معتادة، وصلت بعضها إلى حد الأزمة والتحول. ولقد اقترنت هذه الأحداث في معظمها بظاهرة الانتخابات البرلمانية، أو الرئاسية أو كليهما (تركيا، مصر، الجزائر، إيران، ماليزيا، إندونيسيا). وفي المقابل فإن الأزمة السياسية في إندونيسيا وفي ماليزيا كانت امتداداً لآثار الأزمة المالية والاقتصادية. وبقدر ما تم احتواء الأزمة في ماليزيا، تفجرت الأزمة في إندونيسيا متخذة - في بعد هام منها - شكل الاتجاهات الانفصالية على أسس دينية وطائفية. ومن ثم فإن إثارة مشكلة التفكيك المحتمل لإندونيسيا وهدر الطاقات الإندونيسية في التعامل مع هذه المشكلة لتعد في الواقع انتقاصاً من القدرات الإسلامية الكلية، وذلك في وقت تتحدث فيه القوى الخارجية عن ضرورة الإصلاحات السياسية والاقتصادية الداخلية في إندونيسيا. لهذا تقتضي الحالة الإندونيسية اهتماماً من جانب الدول الإسلامية، وذلك انطلاقاً من اعتبارات ثلاثة: ما مغزى الفارق بين الحالة الإندونيسية والحالة الماليزية والحالة الكورية من حيث أثار الأزمة المالية؟ العلاقات بين التطورات السياسية الداخلية وبين التأثيرات الخارجية؛ آليات وعواقب تفجر مشكلة التكامل القومي وأسبابها واحتمالات تداعياتها على دول أو مناطق أخرى؛ التسارع في تطور العلاقات الإندونيسية والإسرائيلية وعلاقته بالتوجه الإندونيسي الجديد نحو الولايات المتحدة ونحو مراكز الرأسمالية العالمية. إن نتائج تطور علاقة إسرائيل بإندونيسيا لتوضح قاعدة هامة في المسلك الإسرائيلي نحو اختراق الصفوف الإسلامية: ألا وهي قاعدة الصبر والدأب والاستمرارية حتى تؤتي الحركة ثمارها. وهذا يقودنا إلى آخر نماذج المجموعة الأولى من العلاقات والتفاعلات.

وأخيراً نصل إلى نموذج التفاعلات والعلاقات التي تشارك فيها إسرائيل. وتقدم الحولية تقريراً عن إسرائيل في آسيا، يتناول أنماط العلاقة بين إسرائيل وبين بعض الدول الإسلامية الكبرى في آسيا (تركيا، إيران)، وبعض الدول الكبرى الآسيوية (الهند، الصين، اليابان). وتؤثر هذه الأنماط المختلفة في العلاقات البينية الإسلامية وفي العلاقات الإسلامية مع غيرها. فإذا كانت العلاقات التركية-الإسرائيلية تؤثر في العلاقات الإيرانية-التركية، والعربية-التركية، فإن العلاقات الإسرائيلية-الهندية تؤثر في باكستان، كما تؤثر العلاقات الإسرائيلية-الصينية في العلاقات الصينية-العربية.. وهكذا. كما يوضح التقرير العوامل التي أدت إلى التطور الحالي في العلاقات الإسرائيلية مع دول آسيا المسلمة وغيرها، ومن أهمها: استراتيجية إسرائيل طويلة المدى، التسوية السلمية العربية - الإسرائيلية، اهتمام إسرائيل بالدائرة المحيطة بالنظام الإقليمي العربي.

المجموعة الثانية: القضايا والصراعات المتفجرة:

تتناول الحولية القضايا التالية: القدس، المقاومة الإسلامية اللبنانية، القضية الصومالية، قضية تقسيم العراق، قضية السودان، وبخاصة جنوبها، قضية كوسوفا وضربات الناتو، القضية الأفغانية، الحرب في الشيشان، أزمة كارجيل في كشمير، وخطاب مجاهدي كشمير.

وبالنظر إلى هذه القضايا والصراعات نلاحظ أن جميعها قضايا ممتدة وليست وليدة ١٩٩٩. وإن كان بعضها قد اكتسب تطورات هامة خلال هذا العام، فلقد تفجر بعضها في موجة عنف جديدة سبقتها موجات أخرى.

كما نلاحظ، من ناحية أخرى، كيف أن أنماط هذه القضايا تتراوح ما بين أنماط الاستلاب (القدس)، والمقاومة (لبنان)، والحرب الأهلية (الصومال، أفغانستان)، وتفكيك الدول الإسلامية في ظل أزمة نظمها (تقسيم العراق، تيمور الشرقية، جنوب السودان)، ومطالب استقلال أقاليم مسلمة (كشمير، كوسوفا).

وتبين هذه القضايا في مجموعها أمرين في غاية الأهمية، وهما أن محصلة هذه العمليات الصراعية هي هدر إمكانيات الأمة، وفي المقابل يعد ذلك مؤشراً إلى غياب الجهود الإسلامية الفاعلة اللازمة لوقف هذا النزيف، في حين يتزايد دور القوى الخارجية. وتختلف أنماط هذه الأدوار من حالة إلى أخرى، وخاصة في مواجهة الصراعات القومية – الدينية المتفجرة التي تثير دعوات التدخل الدولي من أجل الاعتبارات الإنسانية.

ويثير هذان الأمران بدورهما التساؤلات التالية:

لماذا إذن عدم الفعالية هذا؟ لماذا غياب الدور الجماعي الإسلامي الفاعل في مواجهة أزمات عالم المسلمين؟ هل لانعدام الإمكانيات أم الإرادة؟ أم لتغلب ضغوط الواقع الدولي على متطلبات المبادئ والأسس الشرعية الإسلامية المتصلة بهذه القضايا ألا وهي مبادئ النصر؟ ولماذا هذا الاعتقاد من الرأي العام في الدول الإسلامية على الأحداث الخطيرة، حيث لا تولد هذه الأحداث المتواترة المتكررة ما هو مفروض من ردود فعل رافضة ومقاومة؟ ألا يعكس هذا الاعتقاد عقلية الوهن واستراتيجية التلاعب بالعقول؟

وكذلك كيف تختلف أنماط أدوار القوى الخارجية تجاه الصراعات المتصلة بالأقاليم؟ وتجتهد الحولية في رصد الأحداث والتصريحات التي تساعد على الإجابة عن هذه التساؤلات الخاصة بهذين الأمرين ومدلولاتهما بالنسبة إلى العلاقات البينية الإسلامية.

فمن ناحية ترصد الدراسة عن قضية القدس: بين سياسات التهويد وتخاذل عالم المسلمين والصمت الدولي الممارسات الإسرائيلية خلال عام ١٩٩٩، والتي تمثل درجة من التصعيد في خط مستمر منذ عدة سنوات من أجل تهويد القدس، كما ترصد أيضاً مواقف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من هذه الممارسات الإسرائيلية. وإذا كانت ظروف الأمر الواقع تبين أن إسرائيل لن تقدم تنازلات بشأن القدس، فإنه يجب أن نتساءل دائماً: ما هي أدوات المقاومة؟ وكيف السبل إلى تفعيلها؟

وفي هذا الصدد تقدم الدراسة عن المقاومة الإسلامية في لبنان وصفاً حياً لأسباب هذه المقاومة ومظاهر فعاليتها. تلك المقاومة التي لم تحظ من الإعلام العربي ومن السياسات العربية بالقدر المناسب من الاهتمام بقدر ما استطاعت التأثير في قواعد اللعبة السياسية الداخلية في إسرائيل.

من ناحية أخرى: فإن قضيتي الحرب الأهلية الممتدتين في كل من الصومال وأفغانستان تطرحان فكرة أساسية، وهي أن التفاعل بين المحددات الداخلية التاريخية والجغرافية، وبين الإطار الإقليمي والعالمي قد أفرز وضع عدم الاستقرار الذي تكرر كنمط ممتد من الصراع الداخلي في الحالتين. فالتنوع في الخريطة الداخلية للشعبيين الصومالي (القبائل) والأفغاني (العرقية والمذهبيات)، فضلاً عن توازنات وصراعات القوى الإقليمية في تقاطعاتها مع مصالح القوى الكبرى ومواقفها، جميعها تفسر امتداد الحالتين بدون تسوية على نحو يكرس هدر إمكانيات الشعبين المسلمين.

ومن ناحية ثالثة: فإن قضايا مطالب انفصال أو استقلال نمط من الأقليات المسلمة ونمط من الأقليات غير المسلمة تمثل تحدياً خطيراً لشعوب ودول الأمة. وتختلف نماذج وحالات هذه المطالب كما تختلف أنماط تدخلات القوى الخارجية فيها.

ففي مقابل نمط كشمير وكوسوفا والشيشان - وهي تمثل نمط أقلية مسلمة حكمها الإسلام، وظلت جزءاً من ديار الإسلام حتى تم ضمها قسراً واحتلالها - نجد نمط أقلية جنوب السودان، تيمور الشرقية غير المسلمة في دول إسلامية، كما نجد أكراد العراق كأقلية قومية في دولة مسلمة.

وإذا كانت نماذج كل من هذه الأنماط الثلاثة تختلف فيما بينها من حيث جذور النشأة والتطورات، فإنها جميعها ذات جذور تاريخية، وإن تفاوتت في القدم، فهي تلقي بآثارها على نحو يمتزج فيه التاريخ والسياسة بقوة. كما أن تجدد انفجارها يقع في صميم عمليات إعادة تشكيل توازنات أقاليمها، وذلك في ظل التدخلات الخارجية فيها، وفي إطار التحولات العالمية الجارية حول "العالم الإسلامي". كما أن أحداث العنف الشديد التي تقترب بها باعتبارات صراعات عرقية أو قومية - دينية، تدفع بها إلى مصاف مصادر التهديد الرئيسية للاستقرار والأمن العالمين في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وكما تغيرت مصادر الصراعات لتبرز أولوية الصراعات العرقية - الدينية فإن أنماط إدارتها قد تغيرت أيضاً. فلقد أضحت النمط السائد هو التدخلات الجماعية الدولية بمبادرة وقيادة أمريكية وتحت إطار "الشرعية الدولية" أو تحت أطر أخرى (حلف الأطلسي). وتعددت أدوات هذه التدخلات ابتداء من الضغوط الدبلوماسية وحتى استخدام القوة العسكرية بدرجات متنوعة. ولكن من ناحية أخرى فإن تكرار التدخلات الخارجية قد فجر جدلاً سياسياً وفكرياً حول الدوافع والمبررات والعواقب، كما أفسح السبيل للمقارنة بين الحالات المختلفة على نحو أطلق خطاب "المعايير المزدوجة". ومما لا شك فيه أن اقتراب الحولية من نماذج هذه الصراعات في كشمير، كوسوفا، الشيشان، تيمور الشرقية، الأكراد، جنوب السودان، يسمح بعقد هذه المقارنة من ناحية على نحو يوضح كيف اختلفت استجابات القوى الكبرى ما بين مراقبة، صمت، احتواء، حركة فاعلة لتغيير الأمر الواقع أو الإبقاء عليه كما هو. كما

تخلص هذه المقارنة أيضاً إلى غياب الدور الجماعي الإسلامي الفاعل تجاه هذه الصراعات. حيث تكتفي الدول الإسلامية بالأدوار الثانوية المكملة في بعض الحالات، أو تلتزم الصمت وعدم الحركة في مواجهة حالات أخرى تحيط بها التحذيرات بعدم تدخل الدول الإسلامية. وأخيراً فإن نتائج هذه المقارنة لا بد وأن تدفع إلى التساؤلين التاليين لماذا هناك اتجاه يقبل مطالب استقلال أقليات مسلمة عن دول غير مسلمة (كشمير، الشيشان، كوسوفا) ويرفض مطالب انفصال أقليات غير مسلمة عن دولة مسلمة (جنوب السودان، تيمور الشرقية) كما يرفض أو يقبل انفصال أقلية مسلمة عن دولة مسلمة ذات أغلبية قومية مختلفة (أكراد العراق)؟ وألا يمثل هذا الاتجاه خطاباً يتغلف بدوره برداء المعايير المزدوجة؟ ومن ناحية أخرى: لماذا يثور بعض المطالب الاستقلالية بالرغم من صعوبة أو ارتفاع تكلفة نجاحها في ظل موازين القوى الإقليمية والدولية الناشئة (الشيشان - كوسوفا - كشمير)؟ أليس هناك بديل آخر؟ كذلك لماذا يلقي بعض المطالب الانفصالية الدعم الخارجي المؤثر على نحو يحقق أهدافها (تيمور) أو يكاد (جنوب السودان)؟ ولماذا تظل مطالب أخرى معلقة ومجمدة ومصدر توتر دائم في المنطقة برمتها (أكراد العراق وتركيا)؟

وفضلاً عن ضرورة الاعتراف باختلاف الأوضاع التاريخية لنشأة جذور الصراع في كل حالة من هذه الحالات، وأنها تختلف عن نمط أقليات مسلمة آخر انتقل حديثاً إلى الغرب ولا يسعى إلا إلى الاندماج، وفي ضوء قواعد وأسس الأصول الإسلامية واجتهادات فقهاء الأمة حول وضع الأقليات المسلمة وحول وضع غير المسلمين في الدول المسلمة، فيكفي القول في هذا الموضوع إن التعرض للاستئصال والذوبان وفقدان الهوية نظراً إلى افتقاد إطار متسامح وتعددي يسهل الاندماج مع الحفاظ على الهوية، يمثل دافعا قويا للمطالبة بالاستقلال أو الانفصال مهما كانت التكلفة، أو المطالبة بحكم ذاتي لتفادي عبء التكلفة. وتتشابه في ذلك الأقليات، سواء في دول مسلمة أو غير مسلمة. ولذا يصبح "الحل الإسلامي لقضية الأقليات" في حاجة إلى اجتهاد إسلامي معاصر تتطرق منه وتتبنى عليه عملية تقييم وفهم هذه الحالات وغيرها حفاظاً على حقوق شعوب الأمة ووجودها في ظل موازين القوى القائمة.

من واقع حالة العلاقات البينية إلى محاولة تفسيرها:

وأخيراً فإن تقسيم العوالم السابق يعكس لنا، من واقع تراكم موضوعاته، خصائص واقع العلاقات الإسلامية البينية. أما محاولة تفسير هذا الواقع فهي تتجسد في شرح "فجوات ثلاث". وهي فجوات تحمل لعالم المسلمين أزمات. ففي الحقيقة إننا أمام فجوات لا يمكن أن تولد في عالم المسلمين سوى مزيد من الأزمات وتراكمها. ثلاث فجوات على الأقل تشير إليها الأصول، وما تؤديه لنا من حفز العلاقات البينية الإسلامية - الإسلامية، وحال هذه العلاقات يحرك كل عناصر القدرات الواقعية مع تراكم التحديات، وتاريخ يحمل خبرات صرنا نتعامل معها بالإهمال لا الاستثمار والاعتبار.

أ- فجوة الأصول وواقع المسلمين:

لا شك أن الأصول تنعي على المسلمين أنماط وعيهم وإدراكاتهم، وسعيهم وممارساتهم، وتجعلها وفق هذا السياق:

* عدم الالتزام بالمأمورات والمنهيات في إطار يؤكد بعالم أحداثه المتجدد والمتكرر والمتواتر هو الخروج إدراكا وعملاً عما تقتضيه وتستلزمه المأمورات، والعمل بأضدادها، وارتكاب المنهيات رغم ما تفرزه من ضرر حضاري يضعف الكيان ويفت في عضده.

* كفران النعمة: العالم الإسلامي ليس خلوا من عالم الإمكانية وتنوعها، إلا أن كفران النعمة المتمثل في سترها بأنماط سياسات وعلاقات وممارسات تتخذ من الأشكال ما يلي:

١- عدم الاستثمار الكافي للنعمة وتعظيم نفعها (تركها مستورة دون تنقيب).

٢- حبس النعمة وسترها بعدم دورانها في إطار (التوزيع الداخلي والتكافلي) (كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم).

٣- إهدار النعمة بالتصرف والسلوك في إطار إغفال الاستثمار الفاعل لها. أي استخدامها في غير مقامها وبغير شروط تعظيم آثارها ونفعها.

٤- تكامل النعم واستثمار فاعلية التكامل والتوزيع والتخصص، إن ذلك يعني التكامل والتعاون باعتبارهما قيمتين، وما يتركه ذلك من تعظيم النعم وفاعلية التأثير "من كان عنده فضل زاد فليعد به على من لا زاد له"، وأن التكامل وفرضيته يتأتیان من القوة المضافة لمسارات التكامل من تعظيم القوة لأطراف التكامل في إطار تأسيس عناصر المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة.

* أن ما أشرنا إليه آنفا يؤكد على عناصر إمكانات التكامل مشفوعاً بضرورات التكافل، إن الحديث عن أكبر متوسط لدخل الفرد في دول تنتمي إلى العالم الإسلامي، وأقل دخل للفرد في دول تنتمي إلى عالم المسلمين يوضح ليس فقط إهدار الإمكانات التكاملية، ولكن أيضا إغفال الضرورات التكافلية وما تتركه من آثار في قوة الكيان وفاعليته.

* غياب مفاهيم النصر والاستتصار يشكل مؤشراً مهماً إلى مدى عدم استيعاب النخب الحاكمة في عالم المسلمين لمتطلبات أولية لمفهوم الأمة، وربما يشير هذا إلى قدر من عدم الاهتمام أو التعظيم أو عدم اتخاذ موقف واضح حيال أحداث تتعلق بعالم المسلمين (البوسنة، الهرسك، كوسوفا، الشيشان، ضرب جنوب لبنان بشكل متكرر ومنتظم من جانب إسرائيل)، والمقارنة بين شعوب تستلهم روح الأمة، وحكومات تغلف موقفها بمفهوم المصالح.

الفجوة بين عالم الأصول وما يستدعيه، وما يؤكد وما يستلزمه تدل عليها قضايا كثيرة أشرنا إلى بعضها في هذا المقام ولم نستوعب كل عوالم الأفكار والأحداث والرموز والأشخاص التي تمثلها.

ب- فجوة التحديات:

الفجوة الثانية التي يعانها عالم المسلمين هي فجوة في:

إدراك مفهوم التحدي ذاته وما يترتب عليه.

إدراك طبيعة التحديات وما تتطلبه من مواجهة.

إدراك الطبيعة المنظومية لتلك التحديات في الوعي وفي الاستجابة.

إدراك ضرورات الاستجابة وأشكالها ومستوياتها المتنوعة.

إدراك أهمية صياغة الاستجابات ضمن سياسات وعلاقات ومؤسسات، بل وإجراءات.

إدراك فاعلية الوعي وفاعلية السعي في التعرف على هذه التحديات وطرائق الاستجابة إليها.

إدراك مستقبل هذه التحديات: طبيعة واستجابة.

وفجوة بين الإدراك كقاعدة والوعي كنتيجة يجب التبصر بها والتعرف على عناصرها. فما لم تتحول الإدراكات إلى وعي يحرك الطاقات والاستجابات، فإن ذلك غالبا ما يشير إلى خلل في مناهج التفكير.

الفجوة الإدراكية، والفجوة بين الإدراك والوعي من المستويات المهمة التي تشكل القاعدة في فجوة التحديات.

فماذا عن فجوات السعي المتعلقة بعناصر الاستجابة؟ إنها تشكل، كسابققتها ومعها، فجوة كبيرة مع تراكمها يمكن أن تتحول إلى هوة يصعب تجسيرها، وصدع قد يكون من غير الميسور التئامه.

الفجوة بين الإدراك والوعي والسعي.

الفجوة في عمليات التدبير بمقتضى الوعي وبلوغ السعي.

الفجوة في عمليات التسيير ومتطلباته من مقدمات الواجب، وضرورات الاستمرارية، وضمان حالة من الاستجابة المستمرة لكل الإشكالات والمعوقات التي تفرضها التحديات المتنوعة.

الفجوة في عمليات التغيير، ومتطلباته وسننه والقوانين المتعلقة به، إن التحديات بطبيعتها وبتطور هذه الطبيعة، وبعمقها وكثافتها وسرعتها لابد أن تتطلب أصول علم للتغيير يحرك الطاقات والفاعليات بما يتناسب مع هذه التحديات، طبيعة واستجابة ومقصودا.

الفجوة في عمليات التأثير والمكانة والوظيفة والدور. إنها فجوة إدراكية يتركب عليها فجوات في السعي والعمل تشمل (فجوة وعي وسعي وإمكانية)، (فجوة وعي وسعي الإمكان)، (فجوة وعي وسعي المكنة)، (فجوة وعي وسعي المكانة والدور) (فجوة وعي وسعي التمكين والتأثير والتفعيل). إنها فجوات التفكير والتدبير والتسيير والتغيير والتأثير والتمكين ضمن معادلات الإدراك والوعي والسعي.

إن التساؤل المهم ضمن هذه الفجوة هل الاستجابات تتلاءم مع عالم التحديات؟ أم إن عالم التحديات سيتراكم من دون استجابات فاعلة قادرة على التعامل ومواجهة هذه التحديات؟

إن الإجابة عن هذا التساؤل تحكم وتتحكم ضمن سنة وقوانين الإجابة عن مستقبل هذه التحديات في عالم المسلمين. وتؤكد، من جانب آخر، أن فجوات التأسيس في إدراك فاعليات يتيحها لنا الوعي بما تتطلبه الأصول منا ليست بعيدة عما نتحدث عنه من فجوات التحديات والاستجابات، بل هي في القلب منها، وهي دالة مع غيرها، كما يخفت معنى الأمة في الإدراك وفي الوعي وفي السعي، وهي تحقق معنى التواصل والتكامل بين الضرورات الشرعية والضرورات الواقعية من دون أدنى افتعال يحرك المصادمة بينهما، فأينما كانت المصلحة (المعتبرة والحقيقية) فثم شرع الله، ضمن سياقات تحركها معادلات الواجب والواقع، فتعطي الواجب حقه من الواقع، وتعطي الواقع حقه من الواجب ضمن رؤى تحرك أصول الفاعلية في عالم المسلمين.

ومن الأمور المهمة في هذا المقام أن بعض الذين تعاملوا مع خريطة التحديات تصوروا العالم على غير ما هو عليه، وربما رغبوا أن يعي عالم المسلمين وحده من دون علاقات أو تشابكات، فالخارج دائما هو مبعث كل بلية، والتحدي يأتي منه، وكأن الداخل في غاية صحته وعافية، وكأن العوالم يمكن أن تعيش منعزلة، أو تتحرك باختيارها في فضاء واسع من غير ضغوط هنا أو جذب هناك، ومن غير عناصر "المدافعة" التي تؤكد أصول فهم عناصر التحدي ما بين الظاهرة والقابلية لها. هذا التصور أورث أنماطا لا منهجية في التعامل مع عالم التحديات.

العولمة - على حلوها ومرها، وبإيجابياتها وسلبياتها - طرقت أبواب غفلة هؤلاء في إطار البحث عن الأمة مفصولة عن العالم، ولكن أبرزت ضرورة الدراسة التحليلية للأمة في العالم: تفاعلا، وقدرة على التدبير والتأثير والتغيير لطبيعة معادلات يمكنها أن تحولها لمصلحتها، وتحقيق عناصر رؤيتها الحضارية الاستراتيجية.

ج- فجوة بين الاعتبار التاريخي والسنني وواقع العالم الإسلامي:

وهذه الفجوة تحيلنا إلى حقائق السير في الأرض وتبصر خبرات وتجارب الخلق، والاعتبار التاريخي بأيام الله، لتعبر ضمن نمط إهدار الإمكانات إلى نوع من إهدار الاعتبار التاريخي والسنني الذي يتعلق بواقع العالم الإسلامي والمسلمين.

إن حقائق التاريخ التي تشير إلى معاني التبعية والتجزئة والتخلف لابد أن تكون حاضرة حين يرسم العالم الإسلامي سياساته، أو حين يصوغ علاقاته، وحين يبني مؤسساته، لأن التاريخ يشكل معمل تجريب مفعم زاهر بعالم أحداث وأفكار وأشخاص ورموز ونظم يجب أن نتعلم منه ونعتبر بمساراته فضلا عن مسيرته.

إن فهم السنن التي تتعلق ببناء تلك السياسات ورسمها، وصياغة العلاقات وبناء المؤسسات لا يمكن أن يتم على النحو الكامل والواعي إلا بفهم عناصر ذاكرة تاريخية، نتعرف على معنى الاعتبار السنني في هذا المقام، والقائم على أن الأمور لا تجري إلا بسنن، والسنن لا تفعل إلا بشروط، وفاعلية البشر مقرونة بالوعي بها والسعي من خلالها وتفهم شروطها وعناصر فاعليتها.

إن حوادث التبعية في التاريخ تشير وبأكثر من مثال إلى ضعف عالم المسلمين المترتب عليها في صياغة السياسات والعلاقات والمؤسسات، وكذا فإن شواهد التجزئة في التاريخ تشير، وبأكثر من قرينة، إلى نتائج لم تؤد إلا إلى مزيد من الوهن، سواء حركت نوازع العزلة أو نوازع الاقتتال والتنازع الداخلي والبيني. وإن هذه الأمثلة والشواهد لا يمكن أن تنتج وفق معادلات التبعية والتجزئة إلا حالة من التخلف المتراكم في الإمكان والمكانة والتمكين والفاعلية.

هذه الفجوة تحيلنا إلى علاقتنا الواهنة بأصولنا، وإلى علاقتنا الغافلة بواقعنا، والجمع بين علاقات التمكين وعلاقات التفعيل بأصول الواقع، وواقع الأصول وموضعنا منها لا يتأتى إلا بالاعتبار التاريخي والسني.

فجوات بعضها من بعض، العمل من أجل تجسيرها يفرض الإدراك المتكافل لها جميعاً بما يحرك أصول الوعي وجوهر السعي والفاعلية.

يبقى بعد ذلك أن نشير إلى وهن العلاقات البينية في عالم المسلمين وتواري مفهوم الأمة في الوعي والسعي، وهذه الصورة التي ترسمها الحولية لا تعني بحال أن تتأفق واقع المسلمين في إدراكاتهم أو في سياساتهم أو في علاقاتهم أو مؤسساتهم، كما لا تعني بحال في المقابل أن ترسم عناصر الصورة القائمة التي تكوّن نفسية اليأس والإحباط، بل تعني في الأساس الإشارة إلى عناصر تقصير وقصور غير عصية على القيام بجبرها، وأن هذه السياسات والعلاقات والمؤسسات ليست خلوا من إمكانية، ولكنها ربما تكون خالية من الإرادة. وأن سنن الخروج من الأزمات ومواجهة التحديات وضمن فاعلية الاستجابات هي التي تحدد صورة المستقبل، كما أنها لا بد وأن تتعرف على أصول بناء الإرادة، وتعظيم الإمكانية والعدة.

إن دراسة العلاقات البينية بهذا الاعتبار المستقبلي هي التي تحرك معاني الأمل في هذه الأمة، ومعاني الأمل ليست مجرد أوهام تُرجى أو أمانى نتوقف عند عتباتها، بل هي ضرورات الفعل الحضاري الفاعل.

إن العولمة- والتي اتخذنا منها ناظماً لحوليتنا السابقة- تشير، ومن كل طريق، وبحكم إدراكنا ووعينا بها وبمتطلباتها، إلى ضرورات بناء علاقات بينية سوية في عالم المسلمين، تتيح دخول هذا العصر كأطراف فاعلة، لا كموضوعات مهملة أو مغفلة.

وإن نهاية قرن واستشراف قرن وألفية جديدة تحيلنا إلى ضرورات الاعتبار بأيام الله، فإن للأمم أعماراً تستسأل عنها "عن عمرها فيما أفنته"، وتعنى بسنن التاريخ وسنن الاجتماع والأنفس. وإن الاستشراف للمستقبل تحركه ضرورات أن يكون لعالم المسلمين مكان على خريطة العالم يتناسب مع الإمكانيات العقدية، ومكاناتها المادية، فضلاً عن إدراك حجم التحديات وعمقها وما تتطلبه من استجابات على مستواها من الحجم والعمق والفاعلية.

إن من المهم أن تتحرك صوب استشراف مستقبل عالم المسلمين ونحن نحاول تقديم إجابة واستجابة لتساؤل هذه الحولية في مقدماتها في إطار استشراف المستقبل في ضوء طبيعة العصر والعالم في ظل مظاهر مهمة ومتسارعة في الاتصال:

هل حجم العلاقات البينية ومستوياتها وشواهد فاعليتها في عالم المسلمين والعالم الإسلامي تتناسب مع إدراك عصر العولمة، والاعتبار السنني، والمكانة على خريطة العالم، والتي لا تقتصر الإمكانية: إمكانيات على المستويات غير الرسمية قبل الرسمية، وعناصر مقاومة في الأمة، وخمائر عزة تؤثر إلى استحالة موت الأمة "معنى ومغزى"؟!

إنه التحدي الأكبر الذي يحمله المستقبل لعالم المسلمين:

انتماء لأمة لا بد وأن يستثمر

وإمكانات ظاهرة وكامنة وحاضنة يجب ألا تهدر

وفاعليات متجددة وجديدة يجب أن تراكم كي تؤثر

(فلا اقتحم العقبة، وما أدراك ما العقبة) ، (كلا إنها تذكرة، لمن شاء أن يتقدم أو يتأخر).

وأخيراً فإذا كان هدف الحولية الاستراتيجي هو تجديد وعي النخب والقواعد بالأمة بقضايا العالم الإسلامي، ومن ثم إعادة تشكيل الرأي العام المصري، ثم الرأي العام العربي، ثم الرأي العام الإسلامي حول دائرة الأمة، فإن وضع مصر من أمتي في العالم لا ينفصل عن هذا الهدف، فإن مصر — أحد الأركان الرئيسية في الأمة — تتقاسم مع العالم الإسلامي مشاكله ومصالحه المشتركة باعتبارهما دائرتين متقاطعتين للعلاقات الإسلامية البينية.

ومن ثم ينبثق عن الهدف الاستراتيجي للحولية هدف آخر مكمل، وهو توفير القاعدة المعلوماتية وبعض الاتجاهات التحليلية التي تساعد على بناء بدائل أمام السياسات المصرية لترشيد توجهها نحو الدائرة الإسلامية بإمكانياتها وبفرصها وبقيودها أيضاً.

فإذا كانت كلمة الرئيس مبارك في افتتاح المؤتمر العاشر للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية في صيف ٩٨ تحت عنوان: "الإسلام والقرن الواحد والعشرون" قد أوردت: "ترتيب البيت الإسلامي كأول الخطوات اللازم على المسلمين القيام بها لمواجهة تحديات العصر"، فلقد أكد أيضاً الرئيس مبارك، في كلمته بمناسبة الاحتفال بليلة القدر في ٢٦ رمضان ١٤٢٠هـ، أهمية توحيد صفوف الدول الإسلامية وتسخير مواردها البشرية والطبيعية للتنمية الشاملة، "انطلاقاً من التسليم بأن كل ما يصيب المسلم من خير أو ضرر يصيب رفاقه المؤمنين في كل مكان.. وإذ يوحد المسلمون صفوفهم لمواجهة تلك التحديات، فإنهم لا يفعلون هذا بمواجهة عدائية للغير". (أهرام: ٢٠٠٠/١/٤)

ويبقى في النهاية التنويه إلى أن هدف توسيع نطاق المشاركين في الحولية، بحيث لا يقتصر على الجماعة البحثية المصرية، قد تحقق في هذا العدد. حيث يشارك معنا كل من:

أ.د./ طاهر أمين (باكستان) مركز الدراسات الدولية، جامعة كمبودج.

- أ.د./ طلال عتريسي (لبنان) مدير مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق في بيروت.
د./ عادل مهدي (العراق) بنك المعلومات العراقي.
أ. إسماعيل أبو البندورة (الأردن) كاتب صحفي ورئيس مجمع النقابات في أربد.
أ./ نبيل شبيب من الإذاعة العربية في ألمانيا.
كرسى زهيرة عابدين لدراسات المرأة بجامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية (الولايات المتحدة الأمريكية)، تحت إشراف أ.د. منى أبو الفضل.

والحمد لله

القاهرة فى: ١٠ شوال ١٤٢٠هـ